
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

المذهب السلفي (ابن القيّم الجوزيه وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة

د . عبد الفتاح الحموز*
جامعة مؤتة

Abstract

This study reveals "The traditionalists" style in Phonology, morphology and syntax that runs in the same spheres of Islamic constitution, science and illustration, limited contextually and essentially to the Holy Quran, Sunna verses and what was related by the companions of our prophet Mohammad and their decendants.

Possibly their technique relies on simplicity, easiness as well as the evasion of sophisticated explanations needed when the meaning is sought or the literal considerations are impossible to grasp. This seems to me closer to the Kofa style in many phases, as it looks up more reverently to the literal context of the Holy Quran and the analogies of its controlled readings than the Basra style which far-fetched ideas and interpretations are common in, and which accuses the readings of being anomalous, disagreeable and weak.

Another thing to distinguish this style is the denial of Lingual metaphor concerning the Divine characteristics and so forth. It denies the synonyms, repetition, and the claim for increase in the Holy Quran, and supports analogy of the prophet Sunna contexts, the appeal for the consideration of the seven and odd readings, and the claim for literal considerations in many issues.

It is not marked by sidedness to either the Kofa or Basra syles in issues they chose or reinforced by quotations from the Holy Quran and its readings, and the Arab poetry and prose.

ملخص

لعل هذا البحث يكشف عن أن لأهل السلف مذهباً متميزاً في النحو واللغة يدور في فلك مذهبهم في الفقه والتفسير الذي يقوم على التقيد بما جاء في القرآن والحديث النبوي الشريف ، وما روي عن الصحابة والتابعين

* محاضر متفرغ ، دائرة العلوم الانسانية ، دكتوراه نحو وصرف من جامعة القاهرة ، عام ١٩٨١ .

نصاً وروحاً، ولعل مذهبهم في النحو واللغة يقوم على التيسير والسهولة، ونبذ التأو يلات المتكلفة التي لا يصار اليها إلا عند اقتضاء المعنى، أو استعصاء الحمل على الظاهر، و يتراءى لي أنه أقرب إلى المذهب الكوفي في كثير من المسائل؛ لأن الكوفيين أكثر احتراما لظاهر النص القرآني وقياساً على القراءات من المذهب البصري الذي تشيع فيه التأو يلات والتخريجات، ورمي القراءات بالقبح أو الشذوذ أو الضعف.

ولعل ما يميز المذهب السلفي أيضاً الدعوة الى انكار المجاز اللغوي الذي يدور في فلك الصفات الالهية وغيرها وإنكار عطف المترادفات، وادعاء الزيادة في القرآن الكريم، والدعوة الى القياس على الحديث النبوي الشريف، والاحتجاج بالقراءات القرآنية سبعيها وشاذها، والدعوة إلى الحمل على الظاهر في كثير من المسائل.

ولعل ما يميز المذهب السلفي أيضاً أنهم ليسوا متعصبين للكوفيين أو البصريين في المسائل التي اختاروها أو عززوها بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته،وكلام العرب، نظمه ونثره.

لقد عنَّ لي في أثناء قراءتي للمذهب السلفي في الفقه والتفسير في تصانيف أئمته وشيوخه ــ أنَّ لهم مذهبا متميِّزاً في النحو واللغة يدور في فلك مذهبهم في الفقه والتفسير، فهم لا يُجوِّزون أنْ يُفَسَّرَ كلامُ الله ــ تعالى ــ بمجرد الاحتمال النحويّ والإعرابي الذي يتراءى للمعرب من بناء الجملة وتركيبها: لأنَّهم يتقيَّدون بما في القرآن الكريم وحديث الرسول وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم نصاً وروحا، جاء في التفسير القيم: «و ينبغي أنْ يُتَفَطَّنَ ها هنا لأمر لابدَّ منه، وهو أنَّهُ لا يجوز أنْ يُحْمَلَ كلامُ الله ــ عز وجل ــ و يُفَسَّرَ بمجرَّدِ الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، و يكون الكلام به له معنًى ما، فإنَّ هذا مقام غَلِطَ فيه أكثرُ المعربين للقرآن، فإنَّهم يفسِّرونَ الآية و يعربونها بما يحتمله تركيب الجملة، و يُفْهَمُ من ذلك التركيب أيُّ معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطَعُ السامِعُ بأنَّ مرادَ القرآن غيره، وإنِ احتمل ذلك التركيبُ هذا المعنى في سياقٍ آخر وكلام آخر فإنَّه لا يلزمه أنْ يحتمله القرآن ...» [1]. ولذلك يطالعنا ابن القيم الجوزية بوسم بعض المعربين بالمحرِّفين وذمِّهم، والتحريفُ عنده نوعان: تحريفُ اللفظ الذي يكمن في العدول به عن جهته إلى غيرها بالزيادة أو النقصان أو تغيير حركة الإعراب، وهو مسلك الجهمية والرافضة في نصوص الحديث النبوي الشريف، وتحريف المعنى، وهو المسمى تأو يلاً هو العدول

(١) ابن القيّم الجوزيّة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت: ٧٥١هـ) التفسير القيّم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ١٣٩٨ ــ ١٩٧٨م: ٢٦٨.

بالمعنى عن وجهه وحقيقته، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر (٢). فلا يصحُّ عندهم تحريفُ كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية، فَهَدْمُ مائة قاعدةٍ أسهَلُ مِنْ تحريف معنى آية (٣). ولذلك يُعَدُّ قوله ـ عليه ـ السلام: «مَنْ قال في القرآن برأيِهِ فليتبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النار» (٤) مناراً لهم.

ومِمَّا عُدَّ مِنَ الغلط عندهم حملاً على ما مرَّ حملُ قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما (٥): «وامسحوا برؤوسكم وأرجُلِكُم إلى الكعبين» (٦) بخفض (وأرجُلِكُم) ـ على أنَّ الواو للقسم، والقول نفسه في (والمقيمين) في قوله ـ تعالى ـ: «لكنِ الراسخونَ في العلم مِنْهُمْ .... والمقيمينَ الصلاةَ ..» (٧)، لأنَّ للقرآنِ عرفاً خاصَّاً ومعانيَ معهودةً، فلا

(٢) أنظر ابن قيِّم الجوزيَّة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت: ٧٥١ هـ): مختصر الصواعق المرسلة، دار الكتب العلميَّة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م: ٣١٩.

(٣) أنظر ابن قيِّم الجوزيَّة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٥١ هـ): بدائع الفوائد، ج: ٢، عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله الناشر دار الكتاب العربي، بيروت: ٤٥/١، وأنظر ابن قيِّم الجوزيَّة، الصواعق المرسلة: ٤٣٨.

(٤) أنظر ابن قيِّم الجوزية، الصواعق المرسلة: ٣٠٧، وأنظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٣٠٧، وانظر: أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن برزَيْه الجعفي البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري م: ٧، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة: ١٣٨٦ هـ: ٩٤/١، أبو عبد الله عيسى بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ)، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق أحمد محمد شاكر، م: ٥، دار إحياء التراث العربي: ٦٧/١١.

(٥) أنظر: أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨ هـ)، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م: ٤٨٥/١، مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـ)، مشكل إعراب القرآن م: ٢، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م ٢٢١/١٠، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها م: ٢، تحقيق د. محي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م: ٤٠٦/١، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠)، التبيان في تفسير القرآن، م: ١٠، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، النجف، مكتبة الأمين: ٤٥٣/٤، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م: ٨٩٦، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي (ت: ٦٥٤ هـ)، البحر المحيط، م: ٨، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ـ الرياض: ٢٣٧/٤، ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢٧/٣ ـ ٢٨، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت: ٣٧٩ هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت، صيدا.

(٦) المائدة: ٦.

(٧) النساء: ١٦٢.

يصحُّ حَمْلُه على المعاني القاصرة بمجرَّدِ الاحتمال النحوي الإعرابيّ (٨)، وعليه فلا بُدَّ للمفسِّرِ من معرفة اللغة والعادة والعرف التي في القرآن والسنَّة، وما كان عليه الصحابة الذين كانوا يخاطبهم الرسول بذلك (٩)؛ ولذلك نرى أئمة هذا المذهب يدوّنونَ الأوجه المختلفة في الآية القرآنية لاختيار ما يدورُ في فلك ما مرَّ، وردِّ ما لَم يوافقهم معزَّزاً بالأدلة والحجج الساطعة، ولعلَّ خيرَ ما يوَضّحُ هذه المسألة تلك الأوجُه المحتملة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: «إنَّ رحمةَ الله قريبٌ مِنَ المحسنين» (١٠)، وأظهر الأوجه عندَهُمْ ما يدور في فلك المعنى المعهودِ الذي أشرنا إليه، فالتذكيرُ في هذه اللفظة يعودُ عندهم إلى أنَّ القرب يستلزم قربين، قربَ اللهِ وقربَ رحمتِهِ، ولا يدل على هذين القربين إلاَّ التذكير، أمَّا التأنيث فلا يدلِ إلاَّ على قرب رحمته، وَقُرْبُهُ أَخصُّ من قرب رحمتِه. وأجازوا أنْ يكون ذلك من باب الاستغناء بخبر المذكور عن خبر المحذوف لظهور المعنى؛ لانَّ قرب الله تبعٌ لقرب رحمته، وأن يكون ذلك من باب إرادة معنى واحدٍ، لأنَّ المعنيين متلازمان، فقربُهُ لا ينفكُّ عن قرب رحمته، فقرْبُ رحمته يدلُّ على قربه، ولقد رَدُّوا الأوجه الأخرى، لما فيها مِنْ تكلُّفٍ (١١). والقول نفسه في اعتراض الشرط على الشرط (١٢).

ولعلَّ ما يدفعني إلى عدِّ أهل السلف ذَوي مذهب متميِّزٍ أو مدرسةٍ نحويَّةٍ لها مقوِّماتها وسماتها المذهبية ما يطالعني في تآليفهم مِنْ آراء لا نجدها عند كثير من النحاة واللغويِّين وغيرهم، فهم ليسوا وَرَثَةً لكلِّ ما قاله الكوفيون أو البصريون، بل يختارون مِنْ ذلك ما يدور في فلك مذهبهم في التفسير والفقه كما مر: «فإنْ قلتَ: هذا خلاف مذهب سيبويهِ، قلت: فكان ماذا؟ وهل يرتضي محصِّلٌ بردّ موجب الدليل الصحيح لكونه خلافَ قولِ عالم

(٨) أنظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: ٣/٢٧ــ٢٨.

(٩) أنظر أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، مجموع الفتاوي، م: ٣٧، تصوير الطبعة الأولى، بأمر من صاحب السمو الملكي فهد بن عبد العزيز: ٦/١٠٦، ١١٢ــ١١٧، ٤٣٧، ١/٢٤٣، ٥/٤١٧، ٤٢٠.

(١٠) الأعراف: ٥٦.

(١١) أنظر ابن قيم الجوزية، التفسير القيم: ٢٦٥ــ٢٧٥، بدائع الفوائد: ٣/١٨ــ٣٥.

(١٢) أنظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: ١/٥٩ــ٦٠، وانظر: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق د. عبد الفتاح أحمد الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع ــ عمان، ١٩٨٦م ــ ١٤٠٦هـ. الطبعة الاولى: ٣١.

معيَّن ؟ هذه طريقة الخفافيش ، فأمَّا أهل البصائر فإنَّهُمْ لا يردُّونَ الدليلَ وموجبَه بقول معيَّنٍ أبداً ، وقليلٌ ما هم . ولا ريبَ أنَّ أبا بشر ــ رحمه الله ــ ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى ، وأحرز من قصبات سبقه ، واستولى من أمده على ما لم يستولِ عليه غيرُهُ فهو المصلى في هذا المضمار ، ولكنْ لا يوجب ذلك أنْ يُعتقَدَ أنَّهُ أحاطَ بجميع كلام العرب ، وأنَّهُ لاحق إلا ما قاله ، وكم لسيبويهِ من نصٍّ قد خالفه جمهور أصحابه فيه والمبرّزون منهم ؟ ولو ذهبنا نذكر ذلك لطال الكلام به » (١٣) . وذكر ابن القيم أنَّهُ سيُفْرِدُ كتاباً للحكومةِ بين البصريِّين والكوفيّين فيما اختلفوا فيه وبيان الراجح من ذلك (١٤) .

وبعدُ فإنَّني أذهبُ مِنْ غير تردُّدٍ إلى أنَّ لأهل السلف مذهباً أو مدرسة في النحو واللغة يقوم على مذهَبِهِمْ في الفقه والتفسير الذي يقوم على التقيُّد بكل ما جاء في القرآن والحديث النبويّ الشريف وأقوالِ الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ولعل ما يعزِّزُ ما أذهب إليه ما يلي :

(١) إنْكارُهُمُ المجازَ اللغويّ :

المجاز مشتقٌّ من الجواز ، وهو التعدّي ، لأنَّ فيه تعدياً لما وُضِعَ له في الأصل ، فجاوز به المتكلِّمُ أصله الحقيقيَّ وأوصله إلى غيره (١٥) ، فاللفظة لها استعمالان حملاً على ما مرَّ ، الحقيقةُ بقيدِ عدَم القرينة ، والمجازُ الذي لا يدلُّ على الحقيقة إلا بقرينة ، والحقيقةُ عند ابن جني (١٦) ما أُقرّ في الاستعمال على أصلِ وضعِهِ ، أمَّا المجاز فما كان بضدّ ذلك ، وهو يقع

---

(١٣) ابن قيم الجوزية ، التفسير القيم : ٢٦٩ ، وأنظر : ٢٧٥ .

(١٤) أنظر ابن قيم الجوزية ، التفسير القيم : ٢٧٠ .

(١٥) فرج الله زكي الكردي ، شروح التلخيص ، م : ٤ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٤٢هـ : ٢٣١/١ ، كمال الدين الزملكاني (ت : ٦٥١ هـ) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، تحقيق د. خديجة الحديثي ، و د. أحمد مطلوب ، مطبعة العاني ــ بغداد ، الطبعة الأولى : ١٣٦٤ هـ ــ ١٩٧٤م ، ٩٨ ــ ٩٩ ، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ م ، ١٣٨٣ هـ : ١٩٧ ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ، م : ٢ ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ــ القاهرة : ٣٥٦/١ ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، الخصائص ، م : ٣ ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ــ بيروت : ٤٤٢/٢ ــ ٤٤٧ .

(١٦) أنظر ابن جني ، الخصائص : ٤٤٢/٢ ــ ٤٤٧ .

عنده لثلاثة معانٍ : الاتساع والتوكيد والتشبيه ، فقولُنا للفرس : بحرٌ، فيه اتِّساع في زيادة أسماء الفرس ، وتشبيهُ جريه بجري الماء ، أمَّا التوكيد فيكمن في تشبيه العرَضِ بالجوهر، ومن المجاز عنده الحذفُ ، والتقديمُ والتأخيرُ والحملُ على المعنى . والمجاز عندَهُ غالبٌ على اللغات ، وإذا دار اللفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة فالثاني أرجَحُ (١٧) .

وَمِمَّنْ صرَّح بإنكار المجاز (١٨) محمد بن خواز منداد البصري المالِكي وغيرُه من المالكية ، وداود بن علي الأصبهانيْ وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي الذي صنَّفَ فيه مصنَّفاً . ولقد أنكر أبو اسحق الأسفراييني أنّ يكون في اللغة مجاز بالكلية (١٩) ، وهو أصحّ المذاهب عند أهل السلف : «وسنذكر أنَّ مذهبَهُ أسدُّ وأصحُّ عقلاً ولغةً من مذهب أهل المجاز، وطائِفَةٌ أخرى غلت في ذلك الجانب ، وادَّعَتْ أنَّ أكثر اللغة مجاز، بل كلّها ، وهؤلاء أقبح قولا وأبعد عن الصواب مِنْ قول مَنْ نفى المجاز بالكلية ، بل من نفاه أسعَدُ بالصواب» (٢٠) .

و يقوم المذهب السلفي على إنكار المجاز اللغوي في القرآن والحديث النبوي الشريف ، أمَّا الحذف والتقديم والتأخير فلم يَلْجأُوا إليها إلاَّ فيما يقتضيه وضوح المعنى واستقامته ، وهي مسألة ستتَّضِحُ فيما بعدُ . ولعلَّ ما أنكروه يدور في فلك أنْ يكون للفظة حقيقةٌ ومجازٌ، ولعلَّ هذا الإنكار يعود إلى أنَّ الصِفات الإلهية في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف حقيقة لا مجاز كما سيأتي فيما بعد ، لأنَّ مذهبهم الفقهي يقوم على أنَّ لله يداً وسمعاً و بصراً وغير ذلك ، ولكنَّهُ لا يُسْأَلُ عن الكيفيّةِ ، ويجب الابتعاد عن التشبيه ، فاللهُ ــ سبحانه ــ يستوي على العرش ويجيء ، لكنَّ استواءهُ ومجيئه ليسا كاستواء الناس ومجيئهم .

ولقد تولى ابن القيم الجوزية الردَّ على من يذهب إلى القول بالمجاز المشار إليه في كتابه (مختصر الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطلّة) ، فذكر واحدا وخمسين دليلا للردّ على

(١٧) انظر ابن جني ، الخصائص : ٢/٤٤٢ ــ ٤٤٧ .

(١٨) أنظر ابن قيّم الجوزية ، مختصر الصواعق المرسلة : ٢٣٢ .

(١٩) انظر ابن قيّم الجوزية ، مختصر الصواعق المرسلة : ٢٣٢ ــ .

(٢٠) ابن قيّم الجوزية ، مختصر الصواعق المرسلة : ٢٣٣ .

أولئك (٢١)، وأنكر ما ذهب إليه ابنُ جني مِنْ حيثُ إنَّ أكثرَ اللغات مجازٌ، فذكر خمسةً وعشرين وجهاً ودليلاً في الردِّ عليه (٢٢). ولأهل السلف أدلَّةٌ كثيرةٌ في الردِّ على مَنْ يُثْبتون المجاز، ولعل أهمَّها ما يلي:

(١) أنَّ هذا المصطلح (الحقيقة والمجاز) لم يطالِعْنا إلاَّ في كلام المتأخِّرينَ، فهو قد ظهر بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى (٢٣).

(٢) أنَّ أحداً مِنَ الصحابة الذين فسَّروا القرآن وبيَّنوا معانيه لم يذكروا أنَّ للفظة حقيقةً ومجازاً، ومِنْ هؤلاء ابنُ عباس، وابنُ مسعود وأصحابُهما، وزيدُ بن ثابت وأصحابُه، ومجاهد، وسعيدُ بن جبير، وعكرمة والضحاك، وطاوس، والسدي، وقتادة، والأئمة الأربعة، والأوزاعي. وَلَمْ يطالِعْنا هذا التقسيمُ في كلام النحويِّين واللغويِّين الأوائل كالخليل بن أحمد وسيبويه، والفراء، وأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وغيرهم. ولعلَّ أوَّل مَنِ استعمل لفظة المجاز في كلامه هو أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن)، ولكنَّهُ لا يُراد بها المجازُ اللغويُّ الذي أشرنا إليه، بل هي عنده ما يُعَبَّرُ به مِنَ اللفظ ويُفَسَّرُ به. وورد ذكرها في كلام أحمد بن حنبل على أنَّ المرادَ بها ما يجوز في اللغة (٢٤). وذَهَبَ أهلُ السلف إلى أنَّ المجاز منشؤه مِنَ المعتزلة والجهميَّة ومَنْ سلك طريقَهم مِنَ المتكلمين.

(٣) أنَّ هذا التقسيم إمَّا أنْ يكون عقليّاً أوْ شرعيّاً أو لغويّاً أو اصطلاحياً، فالأقسام الثلاثة الأولى باطلة، فالعقل ليس له دورٌ فيها، والشرع لم يثبت فيه هذا التقسيم، وأهل اللغة لم يُصرِّحْ أحدٌ منهم بذلك كما مرَّ، أمَّا الاصطلاح فقد ثبت كما مرَّ أنَّه حادِثٌ مِنَ المعتزلة والجهميّة ومَنْ يدورُ في فلكهم.

---

(٢١) أنظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٢٣٣ — ٢٧٧.

(٢٢) انظر ابن قيِّم الجوزية، الصواعق المرسلة: ٢٧٧ — ٢٩٤.

(٢٣) انظر ابن تيمية الفتاوي، ٨٧/٧، ٩٦، ٤٥١/٢٠، ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٢٣١ —.

(٢٤) انظر: ابن تيميه، الفتاوي: ٨٧/٧، ٩٦، ٤٥١/٢٠، ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٢٣١ —، ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٦٤/٢، ٢٠٤/٤، ٢٣/٣، ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٣٠١.

(٤) أنَّ إجازةَ أنْ يكون في اللغة مجازٌ يقتضي القول بأنَّ الألفاظ وُضِعَتْ أوّلاً لمعانٍ ، ثم استُعْمِلَتْ بعد ذلك فيها ، وعليه فلا بُدَّ مِنْ أنْ يكون لها وضعٌ متقدّم على الاستعمال ، وهي مسألة لا تصحُّ إلاّ على مذهب من يجعل اللغة اصطلاحية ، على أنَّ قوما من العقلاء اصطلحوا على أنْ يسمُّوا هذا بذلك ، وهي مسألة لم تطالِعَنا قبل أبي هاشم الجبائي .

فالمجاز والحقيقةُ عندهم تقسيم اصطلاحي كما مرَّ، فليست أمرا شرعيا أو عقليا ، أو لغويا ، ولذلك يصنِّف ابن القيم الجوزية كتابا في رد استعمال اللفظ المشترك في معنييه معا في بضعة عشر دليلا (مسألة القرء من كتاب التعليق على الأحكام» (٢٥) . فليس اللفظ الذي بلا قرينة حقيقة ، ولا الذي يدل بقرينة مجازاً ، لأن الألفاظ الحقيقية أو التي تُعَدُّ مجازاً لا تستعمل إلا مؤلَّفَةً في جُمَل : «فإنْ قُلْتُمْ : ومع ذلك فإنّها عندَ التركيب تحتمل معنيين ، أَحَدُهما أسبَقُ إلى الذهن من الآخر، وهذا الذي نعني بالحقيقة . مثاله أنَّ القائل إذا قال : رأيتُ اليومَ أسداً تبادل إلى ذهنِ السامعِ الحيوان المخصوص دون الرجل الشجاع ، هذا غاية ما تقدرون عليه مِنَ الفرق ، وهو أقوى ما عندكم ، ونحن لا ننكِرُهُ ، ولكن نقول اللفظ الواحد تختلف دلالته عند الإطلاق والتقييد ، و يكون حقيقةً في المطلق والمقيَّد ، مثالُه لفظ العَمَل ، إنَّهُ عند الإطلاق إنّما يُفهَمُ منه عمل الجوارح ، فإذا قُيِّدَ بعمل القلب كانت دلالته عليه أيضا حقيقةً ، اختلفت دلالته بالإطلاق والتقييد ، ولم يخرج بذلك عن كونه حقيقةً ...» (٢٦) .

و يتراءى لي أنَّ ابن تيمية يرى أنَّ اصطلاح المجاز لا بأس في أنْ يكون في غير القرآن والحديث وكلام العرب الذي يخلو مِنَ المبالغة في المدح والهجاء والمراثي : «فَمَنْ قال مِنْ نفاة المجاز في القرآن : إنَّا لا نسمِّي ما كان في القرآن ونحوِهِ مِنْ كلام العرب مجازا ، وإنَّما نسمِّي مجازا ما خرج عن ميزان العدل ، مثل ما يوجد في كلام الشعراء مِنَ المبالغة في المدح

---

(٢٥) انظر ابن قيِّم الجوزية ، التفسير القيم : ٣٠١ .

(٢٦) ابن قيِّم الجوزية ، مختصر الصواعق المرسلة : ٢٤١ .

والهجو والمراثي والحماسة، فمعلوم أنَّهُ إنْ كان الفرق بين الحقيقة والمجاز اصطلاحا صحيحا، فهذا الاصطلاح أولى بالقبول مِمَّنْ يجعل أكثر الكلامِ مجازا ...» (٢٧).

والألفاظ عند ابن تيميّة نوعان:

(١) ما معناه مفرد، نحو الأسد والسيف والبحر، فإذا استُعْمِلَتْ هذه الألفاظ في تركيب لغويٍّ يمكن أنْ يقال إنّهما مجازٌ عنده اصطلاحا، ومن ذلك قول النبي ــ صلى الله عليه وسلَّمَ ــ لفرس أبي طلحة: «إنْ وجدناه لبحراً» (٢٨)، وقوله: «إنَّ خالدا سيفٌ من سيوفِ الله على المشركين» (٢٩)، وقوله لعثمان: «إنَّ الله يُقَمِّصُكَ قميصا» (٣٠)، وقولُ ابن عباس: «الحجرُ الأسود يمينُ الله في الأرض، فمن استلمه وصافحه فكأنّما بايَعَ ربَّهُ» (٣١)، فالمجاز المشار إليه هو التجوُّز عنده (مِمَّا يجوزُ في اللغة): «فابن تيمية يسمِّي هذا مجازاً لغويّاً، لكنَّه ليس قسيما للحقيقة، بل يقصد أنَّ هذا التعبير مِمَّا يجوز في اللغة، و يكون نصاً في دلالته على مراد المتكلم، وليس مجازا فيه، فالتجوُّز ليس في دلالة اللفظ على المراد وإنَّما هو في التعبير عن المراد» (٣٢).

(٢) ما في معناه إضافة، وهو ما لا يكون له مفرد بحسب موارده؛ لأنَّه لم يُسْتَعْمَلْ مفرداً قطُّ، فلا بُدَّ من إضافة توضِّحُ معناه، وجميع أفراد هذا النوع حقيقة في القدر المشترك بين جميع مواردها، ومِنْ ذلك الصفات الإلهية، ومن ذلك الاستواء، فهو تارةً يكون

(٢٧) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٣٣/١٨٣ــ.

(٢٨) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٢٣/١٨٤، وانظر الترمذي، سنن الترمذي: ٤/١٩٨، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز الأعمال في سنن الأقوال، م: ٠: ٣/١٤٧، ١٦٣، ١٧١، ١٨٠، ١٨٥، ٣٠٣، ٣٦١.

(٢٩) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٣٣/١٨٤، وانظر الترمذي، سنن الترمذي: ٥/٦٨٨.

(٣٠) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٣٣/١٨٤، وانظر الترمذي، سنن الترمذي: ٥/٦٢٨.

(٣١) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٣٣/١٨٤.

(٣٢) محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، منشورات المكتبة الفكرية ــ صيدا، بيروت: ٣٧٠.

صفةً لله وتارةً يكون للإنسان ، على أنَّ استواء الخالق غيرُ استواء المخلوق ، فهو حقيقة في الموضعين . (٣٣) .

وَمَنْ يدَّعي المجاز في الصفات الإلهية لا بُدَّ لَهُ عند أهل السلف مِنْ أربعة أمورٍ (٣٤) :

(١) بيان أنَّ هذا اللفظ قد استُعْمِل بالمعنى المجازيّ ، وأنَّ المجاز هو المراد منه .

(٢) أنَّه لابُدَّ من دليلٍ قاطعٍ على إجازة صرفِ اللفظ من الحقيقة إلى المجاز.

(٣) أنَّـهُ لابُدّ مِنْ أنْ يسلم هذا الدليل مِنَ المُعارض ، فإنْ وُجِدَ معارض قرآني مثلا وجبَ تركُ المجاز.

(٤) أنَّـه إذا تـكـلَّـمَ الرسول بكلامٍ ، وأراد به خلافَ الظاهر، فلاَ بُدَّ مِنْ أن يقرن بخطابه دليلا آخر يبيِّنُ أنَّ الحقيقة غيرُ مرادةٍ ، ولا سيَّما في الأمور الغيبيَّة .

وَلـتـزدادَ المسألة وضوحا والصورةُ إشراقاً رأيتُ أنْ أذْكُرَ بعضَ الآيات التي لا يجوز عندهم حملُها على المجاز، لأنَّهم يُنْكِرونَه و بخاصةٍ في الصفات الإلهية ، ومِنَ ذلك قوله تعالى : «وإذا سألَك عبادي عنِّي فإني قريبٌ أُجيبُ دعوةَ الداعِ إذا دعانِ» (٣٥) ، ففي هذه الآية نوعان من الدعاء : دعاءُ المسألة ودعاءُ العبادة ، أي : أعطيه إذا سألني ، أو أثيبه إذا عبدني ، وهذا اللفظ استعمل في حقيقته المتضمنة للأمرين (٣٦) .

وقوله تعالى : «أقِمِ الصلاةَ لدلوك الشمس إلى غَسَقِ الليل» (٣٧) ، فالدلوك فُسِّرَ بالزوال وَفُسِّرَ بالغروب ، والدُّلوك يتنَاولهما ، لأنَّه الميل ، فدلوك الشمسِ مَيْلُها ، وله مبدأ ومنتهى ، فمبدؤه الزوال ومنتهاه الغروب ، فاللفظ يشملهما ، فليس في الكلام حقيقةٌ ومجازٌ (٣٨) .

(٣٣) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ١٨٤/٣٣ .

(٣٤) انظر: ابن تيمية ، الفتاوي : ٣٦/٦ ، محمد السيد الجليند ، الإمام ابن تيمية وموقفه من التأويل : ٣٧٢ .

(٣٥) البقرة : ١٨٦ .

(٣٦) انظر: ابن تيمية ، الفتاوي : ١١/١٥ ، ابن قيِّم الجوزية ، التفسير القيم : ٢٩٨ ، ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٣/٣ .

(٣٧) الإسراء : ٧٨ .

(٣٨) انظر: ابن تيمية ، الفتاوي : ١١/١٥ ، ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٣/٣.

وقوله تعالى: «واسْأَل القريةَ» (٣٩): لا مجاز في لفظه (القرية)، ولا حَذْفَ أيضاً عندهم، لأنَّه يُرادُ بالقرية الحَالُّ والمَحَلُّ كما يقال: حفرتُ النهر، وجرى النهر، فالحالُّ والمحلُّ داخلان في الاسم (٤٠).

وقوله تعالى: «جِداراً يريد أنْ يَنْقَضَّ» (٤١) على أنَّ الإرادةَ تكون للحيوان والجدار في المذهب السلفي، ولكنَّها في الحيوان أكثَرُ، واستعمالُها مقيَّدةً هو الذي يحدِّدُها، فكلاهما حقيقة (٤٢).

وقوله تعالى: «الرحمنُ على العرش استوى» (٤٣): ذهبتِ الجهمية وَمَنْ شايعها إلى أنَّ الاستواء مجازٌ، لأنَّه بمعنى الاستيلاء، وهي مسألة لا تصحُّ عند أهل السلف، لأنَّ الاستواء على ظاهره، فليس بمعنى الاستيلاء أو القصد أو الإقبال على خلق العرش؛ لأنَّ ذلك لم يَرِدَ في القرآن أو الحديث أو الكلام العربي الفصيح، ولفظ الاستواء يُسْتَعْمَلُ في العربية مُقَيَّداً بحرفِ خفضٍ (٤٤)، (على) أو (إلى)، وقَدْ يُسْتَعْمَلُ في باب المفعولِ معه نحو: استوى الماءَ والخشبَةَ، ولقد ذكر ابنُ القيم اثنين وأربعين وجها في هذه المسألة للردِّ على الجهميّة التي حَملَتِ الآية على المجاز لأنَّ كلام العرب يخلو مِمَّا ذكروه، أمَّا الشاهد الشعريُّ الذي استشهدوا به فمجهول القائل (٤٥).

ولعلَّ ما مرَّ من إنكارٍ للمجاز اللغويّ يدورُ في فلك المذهب السلفيّ الذي يُجْرى الصفات الإلهية على ظاهرها مَعَ نفي الكيفيَّة والتشبيه، وَلَمْ يطالِعْني أَحَدٌ منهم خرج على إجماعهم هذا، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه ما في الفتاوي: «وَأَمَّا السلفية فعلى ما حكاه الخطابي وأبو بكر الخطيب وغيرُهما قالوا: مذهبِ السلف إجراء أَحادية الصِفاتِ وآيات

(٣٩) يوسف: ٨٢.
(٤٠) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٢٠/٤٨٦، ٧/١١٢، ٢٠/٤٨٥.
(٤١) الكهف: ٧٧.
(٤٢) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٧/١٠٨، ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم، ٣٧.
(٤٣) طه: ٥.
(٤٤) انظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٣٠٦ــ ٣٢٢.
(٤٥) انظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٣٠٦ــ.

الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ... والله يعلَمُ أنِّي قد بالغت في البَحْثِ عن مذاهب السلف فما عَلِمْتَ أحداً منهم خالف ذلك» (٤٦) .

(٢) إنْكارُهم أنْ يكونَ في القرآن شيء من باب عطف المترادفات :

الترادف هو أنْ تدلَّ مجموعةٌ من الألفاظ المختلفة مفردةً على مسمًّى واحد دلالة لفظٍ واحد (٤٧) ، وقيل إنَّه الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحدٍ باعتبار واحدٍ ، ومِنْ ذلك الألفاظُ التي تدل على العِمامة : العِمامة ، والمِثْوَذ ، والسِّبّ ، والمِقْطَعة ، والعِصابة ، والعِصاب ، والتاج ، والمِكْوَرَة (٤٨) .

وللغويين في مسألة الترادف مذهبان :

(١) المنع والإنكار ، فما كان مترادفا يُعَدُّ عندهم من المتباين : لأَنَّهُ خلافُ الأصل : وَمِمَّنْ أنكره أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، وأبو هلال العسكري في كتابه (الفروق في اللغة) (٤٩) ، وابن درستويه (٥٠) الذي ألَّفَ كتابا في إبطال الترادف ، وابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) (٥١) ، والراغب الأصفهاني في كتابه (المفردات في غريب القرآن) (٥٢) .

(٢) الإجازة ، لأنَّ في العربية فيضاً غزيرا منه : وَمِمَّنْ أجاز هذه المسألة وصنَّفَ فيها

(٤٦) ابن تيمية ، الفتاوي : ١٣/١٧٧ .

(٤٧) انظر : السيوطي ، المزهر في علوم اللغة العربية : ١/٤٠٢ ، الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، كتاب التعريفات ، طبعه وصحَّحه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هــ ١٩٨٣م : ٢١ ، د. حاكم مالك الزيادي ، الترادف في اللغة ، دار الرشيد ــ بغداد ، ١٩٨٠م : ٣٢ ، ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة : ٩٦ ــ .

(٤٨) انظر السيوطي ، المزهر في علوم اللغة العربية : ١/٤١٠ ، وا نظر فيه أمثلة أخرى .

(٤٩) انظر : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري (ت : ٣٩٥ هـ) ، الفروق اللغوية ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ١٤٠١ هــ ١٩٨١م : ١٠ ــ ١١ .

(٥٠) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ، دار عمار للنشر والتوزيع ، نشر بدعم من جامعة مؤتة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هــ ١٩٨٦م : ٢٥ .

(٥١) انظر : ٩٦ : ٩٧ .

(٥٢) انظر الراغب الأصفهاني (ت : ٥٠٢ هـ) ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة : ١٣٨٩ هــ ١٩٦١م : ٧ .

الفيروزبادي في كتابه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف) (٥٣)، وابن خالويه في كتابيه (أسماء الأسد) و(أسماء الحية) (٥٤) وغيرهما، ولقد أفرد له خلق كثيرون أمكنة في تصانيفهم (٥٥).

أمّا أهلُ الأصول فذهب جمهورهم إلى وقوعه وإثباته وأنّه غير ممتنع عقلا (٥٦)، وللترادُفِ عندهم سببان: أحدُهما أنْ يكونَ مِنْ واضعين، وهو الأكثر شيوعا، وذلك بأنْ تَضَعَ إحدى القبيلتين أحد الاسمين وتَضَع الأخرى الاسم الآخر للمسمّى نَفْسِه مِنَ غير أنْ تشعرَ إحداهما بالأخرى، ثمّ يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان، وهذا القولُ يقومُ على أنّ اللغاتِ اصطلاحية. والثاني أنْ يكون من واضعٍ واحد، وهو الأقلُّ، وَمِنَ فوائده الإكثار من طرق الإخبار عمّا في النفس، والتوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النثر والشعر، و يبدو ذلك بيّناً في القوافي والكلام المسجوع.

وعلى الرغم من إجازة أهل الأصول هذه المسألة في العربيّة فقد اختلفوا في وضع كلٍ من اللفظتين المترادفتين مَوْضِعَ بعض (٥٧)، ولقد أجازوا المسألة في القرآن الكريم، ولكنّهم لم يجوّزوا أنْ تحلّ لفظة موضع لفظة أُخرى مهما كانت درجة الموافقة بينهما؛ لأنّ كل لفظة في النظم القرآني لها دلالتها ومعناها الخاص في ذلك الموضع؛ لأنّ القرآن الكريمَ كلام الله.

أمّا المذهب السلفي فلا يخرج كما مرّ عَنْ فلك مذهبهم في الفقه والتفسير من حيثُ التقيُّدُ بما في القرآن والحديث النبوي الشريف وما روي عن الصحابة نصّاً وروحاً في هذه المسألة، فهم لم يجوّزوا وَضْعَ لفظةٍ موضع أخرى في كتاب الله وحديثِ رسوله، و يتراءى لي أنّ المانع شرعيٌّ؛ ولذلك لا يجوّزون أنْ يكون في القرآن

(٥٣) انظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية: ٤٠٧/١.
(٥٤) انظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية: ٤٠٧/١.
(٥٥) انظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية: ٤٠٣/١ ــ.
(٥٦) انظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية: ٤٠٥/١ ــ د. حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة: ٥٤ ــ.
(٥٧) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية: ٤٠٥/١، د. حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة: ٥٤ ــ ٥٥.

الكريم شيءٌ مِنْ باب عطف المترادفات ؛ لأنَّ لكل لفظٍ معنًى خاصًّا في كل مكان : «فليس في القرآن تكرار للفظ بعينه عقب الأول قطُّ ... وكذلك ما يقوله بعضهم إنَّهُ قد يُعْطَفُ الشيء لمجرَّدِ تغايُرِ اللفظ ، كقوله (٥٨) :

وألفى قَوْلها كَذباً وَمَيْنا

فليس في القرآن من هذا شيء ، ولا يَذْكُرُ فيه لفظا زائدا إلاَّ لمعنًى زائد ، وإنْ كان في ضمن ذلك التوكيد» (٥٩) ، فعطفُ الشيء على الشيء في القرآن وسائرِ الكلام عندهم يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، والمغايرة عند ابن تيمية نوعان : الأول أنْ يكونا متباينين ، ليس أحدُهما الآخَر أو جزءهُ كعطف السموات على الأرض ، وهذا النوعُ هو الأعلى والغالب ، والنوع الثاني أنْ يكون بينهما لزومٌ كقوله تعالى : «وَلا تلبِسوا الحقَّ بالباطلِ وتكتموا الحقَّ وأنتم تَعْلمون» (٦٠) ، وقوله تعالى : «لكلٍّ جعلنا شِرْعَةً وَمِنْهاجا» (٦١) . و يردُّ ابنُ تيمية على أولئك الذين يعدُّون الآية السابقة من باب العطف لاختلاف اللفظ كما في قول الشاعر السابق ، لأنَّ هذا لا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في كلام فصيح (٦٢) ، والقولُ نفسه مع ابن القيم الجوزية : «أحدها أنَّ الله ـــ سبحانه ـــ فرَّق بين صلاتهِ على عباده ورحمته ، فقال : (وَبَشِّرِ الصابرين الذين إذا أصابَتْهُمْ مصيبَةٌ قالوا إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون أُولئك عليهم صلواتٌ مِنْ ربِّهِمْ ورحمَةٌ وأولئك هُمُ المُهْتَدُونَ) (٦٣) ، فعطف الرحمةَ

---

(٥٨) انظر : خالد بن عبد الله الأزهري (ت : ٩٠٥ هـ) ، شرح التصريح على التوضيح ، م : ٢ ، دار إحياء الكتب العربية ـــ القاهرة : ١٣٨/٢ ، ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٤٦٦ .

والبيت بتمامه :

فَقَدَّمتِ الأديمَ لراهشيهِ　　　وألفى قولها كذبا وَمَيْنا

وقائله عدي بن زيد العبادي في قصة الزباء وغدرها بجذيمة .

(٥٩) ابن تيمية ، الفتاوي : ٥٣٦/١٦ ـــ ٥٣٧ .

(٦٠) البقرة : ٤٢ .

(٦١) المائدة : ٤٨ .

(٦٢) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ١٧٢/٧ ـــ .

(٦٣) البقرة : ١٥٣ .

على الصلاة، فاقتضى ذلك فغايرهما، هذا أصلُ العطف. وأمَّا قولُهُ: (وألفى قولَها كَذِباً وَمَيْنا) فهو شاذٌّ نادِرٌ، ولا يُحْمَلَ عليه أفصَحُ الكلام، مع أنَّ المَيْن أَخَصُّ مِنَ الكذب...» (٦٤).

أَمَّا الترادُف في غير ما مر فيتراءى لي أَنَّهم يجوِّزونَ وقوعَهُ مع ملاحظةِ ما لأحد اللفظين مِنَ الزيادة في المعنى على الآخر، و ينتهي ابن تيمية في هذه المسألة إلى أنَّ كثيرا مِنَ المترادفاتُ مُتَّفِقَةٌ في الدلالة على الذات متنوِّعَةٌ في الدلالة على الصفات، ولذلك جعلها قسما آخر قائما بذاته، سمَّاهُ (الألفاظ المتكافئة)، وهي مسألة لم تطالِعْني عند غيرِهِ ــ فيما أعلم ــ ولقد عَدَّ منَ الألفاظ المتكافئة أسماء اللهِ الحُسْنى وأسماء رَسوله وكتابه: «وذلك أَنَّـهُ كما أنَّ اللفظ قَدْ يَتَّحِدُ و يتَعَدَّدُ معناه فقد يتعدَّدُ و يتَّحِدُ معناه كالألفاظ المترادفة، وإِنْ كان مِنَ الناس ينكر الترادُف المحضَ، فالمقصود أنَّهُ قد يكون اللفظان متفقين في الدلالة على معنى ويمتاز أحدهما بزيادة، كما إذا قيلَ في السيف: إِنَّهُ سيفٌ وصارِمٌ ومهنَّدٌ، فلفظ السيف يدل عليه مجرَّدا، ولفظ الصارم في الأصل يدلُّ على صفة الصرم عليه، والمهنَّد يدل على النسبة إلى الهند، وإِنْ كان يُعْرَفُ الاستعمالُ مِنْ نقل الوصفية إلى الاسميَّة، فصار هذا اللفظ يُطْلَقُ على ذلك معَ قطعِ النظر عن هذه الإضافة.... والإنصاف أنَّها متفقَةٌ في الدلالة على الذات متنوِّعَةٌ في الدلالة علَى الصفات فهي قسم آخر قَدْ يُسَمَّى المتكافئة، وأسماء ُالله الحسنى وأسماء رسولِهِ وكتابِهِ مِنْ هذا النوع» (٦٥) و يتراءى لى أنَّ ما ذهب إليه ابنُ تيمة أقربُ وأظهر، لأنَّ الألفاظ لا تتطابق تماما في الدلالة على المعنى الدقيق، بل تلتقي في الدلالة على المعنى العام، فتسميتها بالمتكافئة منزلةٌ بين المنزلتين.

ولقد تبع الدكتورُ صبحي الصالح الأصولين في أنَّ الترادُفَ يجب أنْ يكونَ في لغتين (٦٦)، ولذلك أقرَّ بوجوده في القرآن الكريم؛ لأنَّه نَزَل بلغة قريش المثالية، وهي لغة

(٦٤) ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٩٩ ــ ٣٠٠.

(٦٥) ابن تيمية، الفتاوي: ٢٠/٤٢٣ ــ ٤٢٤.

(٦٦) انظر د. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩ هـ ــ ١٩٦٠ م: ٣٤٧ ــ.

قد احتكَّتْ باللهجات العربية الأخرى ، فاقتبست مفردات منها قد يكون لها نظائرُ فيها وقد لا يكون ، فأصبحت هذه المفردات الجديدة مِنْ محصولها اللغوي ، ومِمَّا حَمَله الأستاذ الفاضل على ذلك أَقْسَمَ وحَلَفَ ، و بَعثَ وأرسلَ ، وفَضَّل وآثر،، «وهكذا لم نجد مناصا من التسليم بوجود الترادف ، ولا مفرّاً مِنَ الاعتراف بالفروق بين المترادفات ، لكِنَّ هذه الفروق ــ على ما يبدو لنا ــ تُنوسِيَتْ فيما بعدُ ، وأصبح من حق اللغة التي ضَمَّتها إليها أنْ تعتبرها ملكا لها ودليلا على تراثها ، وكثرة مترادفاتها» (٦٧) . و يتراءى لي أنَّ الدكتور الفاضل لا يخْرُجُ عن فلك أهْلِ الأصول ، وأنَّهُ لا بُدَّ مِنْ دليل يعزِّزُما ذكره من الألفاظ المترادفة في القرآن الكريم من حيثُ كونُ بعضها مقتَبَساً مِنَ اللهجاتِ الأُخرى .

(٣) إنْكارُهُمْ أنْ يكون في القرآن لفظ زائد لغيرمعنًى زائد :

للنحويين في الحمل على الزيادة في القرآن الكريم مذهبان :

(١) أنَّ ذلك لا يصحُّ ، لأنَّ الزائد مِنْ باب التكلُّم بغيرفائدة ، ومِنْ هؤلاء داود الظاهري (٦٨) ، وابن مضاء الذي ذكر أنَّه لا يُزاد في القرآن إلاّ المجمع على إثباته (٦٩) ، وذهب ابنُ جني إلى أنَّ القياسَ عدَمُ الحذف والزيادةِ ، ومع ذلك فقد وقع حذفٌ وزيادة (٧٠) .

(٣) أنَّ ذلك جائز على أنَّ وجودَه كالعدم ، وهو أفسد الطرق عند الزركشي (٧١) . ولعلَّ أكثرَ النحويين على إجازة هذهِ المسألة في القرآن من جهة الإعراب لا من جهة

(٦٧) د. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ٣٤٨ .

(٦٨) انظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت : ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، م : ٤ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الثانية : ٧٢/٣ ، د . عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مكتبة الرشد ــ الرياض ، ١٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤م : ١٢٧٧ .

(٦٩) انظر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي ، ابن مضاء (ت : ٥٩٢ هـ) ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ــ القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩م : ٧٤ .

(٧٠) انظر ابن جني ، الخصائص : ٢٨٠/٢ .

(٧١) انظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٧٣/٣ .

المعنى (٧٢)، والزيادة عن كثير منهم تكونَ في الحروف والأفعال، أمَّا الأسماء فعلى أنَّها لا تُزَاد (٧٣). ولقد تجنَّبَ كثيرٌ مِنَ النحويين والمفسرين إطلاقَ الزيادة على ما في التنزيل تأدُّباً، ولذلك تطالِعُنا ألفاظ فيها تأدُّب نحو: الإقحام، الصلة، التوكيد، والإلغاء، والحشو(٧٤).

أمَّا أهْلُ السلف فلقد ذكروا أنَّهُ لا يُذْكَرُ فيه لفظ زائدٌ إلا لمعنَى زائد: «فليس في القرآن مِنْ هذا شيء. ولا يَذْكُرُ فيه لفظاً زائداً لمعنًى زائدٍ، وإنْ كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء مِنْ زيادة اللفظ في مثل قوله (فبما رحمَةٍ لِنْتَ لهم) (٧٥)، وقوله (عَمَّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادمين)(٧٦)، وقوله (قليلاً ما تَذَكَّرون) (٧٧)، وقُوَّةُ اللفظِ لقوَّة المعنى....» (٧٨).

ولعلَّ هذا الموقف يدورُ في فلك مذهَبِهِمْ في الفقه والتفسير كما مرَّ؛ ولذلك يطالِعُنا ابنُ تيمية برفض حمل ما في القرآن على ما في الشعر في بعض مسائل الزيادة، وَمِنْ ذلك أنَّه لا يَصِحُّ عَدُّ الباء في قوله تعالى: «وامسحوا برؤوسِكم» (٧٩) زائدة، «وإذا قيلَ: امَسَحْ رأسَكَ وَرِجْلَك لم يقْتَضِ إيصال الماء إلى العضو، وهذا يبيِّنُ أنَّ الباء حرف لمعنًى لا زائدة كما يظنُّه بعض الناس، وهذا خلاف قوله (٨٠):

معاويَ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا

(٧٢) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٧٢.
(٧٣) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٧٢ـ.
(٧٤) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٧٢.
(٧٥) آل عمران: ١٩٩.
(٧٦) المؤمنون: ٤٠.
(٧٧) الأعراف: ٣.
(٧٨) ابن تيمية، الفتاوي: ٥٣٧/١٦.
(٧٩) المائدة: ٦.
(٨٠) هو لعقبة بن الحارث، أنظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦٢١، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، خزانة الأدب، م: ٤، بولاق ـ القاهرة، المطبعة الميرية ببولاق، الطبعة الأولى: ٣٤٣/١، ١٤٣/٢.

فإنَّ الباءَ هنا مؤكدة، فلو حُذِفَتْ لم يختلَّ المعنى، والباء في آية الطهارة إذا حُذِفَتْ اختلَّ المعنى» (٨١).

وَلَمْ يُجوِّزْ أهلُ السلف الحَمْلَ على الزيادة في القرآن لغير معنى، ولذلك عدُّوا لفظة (اسم) في قوله تعالى، «سبِّح باسمَ ربِّكَ الأعلى» (٨٢) هي المسمَّى: «وهذا هو الذي أرادَهُ مَنْ قال مِنْ أهلِ السنة: إنَّ الاسمَ هو المسمَّى، أرادوا أنَّ الاسم إذا دُعِيَ وَذُكِرَ يرادُ بِهِ المسمَّى..» (٨٣) وجاء في التفسير القيم: «فأَقْحَمَ الاسْمَ تنبيهاً على هذا المعنى، حتَّى لا يخلو الذكرُ والتسبيحُ مِنَ اللفظ باللسان؛ لأنَّ ذكر القلب متعلِّقُهُ المسمَّى المدلولُ عليه بالاسم دُونَ ما سِواه... وعبر لي شيخنا أبو العباس بن تيمية ـ قدَّس الله رُوحَهُ ـ عن هذا المعنى بعبارَةٍ لطيفَةٍ وجيزةٍ، فقال: المعنى: سبِّح ناطِقاً باسمِ ربِّكَ، متكلِّماً به، وكذا سبِّحَ اسمَ ربِّكَ، المعنى: سبِّح ربَّكَ ذاكِراً اسمَهُ» (٨٤) على أنَّ الباءَ للمصاحبة. وَمِنَ ذلك أنَّهُ لا تصِحُّ زيادةَ الواوِ في قوله تعالى: «حتى إذا جاؤها وفُتِحَتْ أبوابُها...» (٨٥)، لأنَّ زيادة الواو غيرُ معروفَةٍ في كلام العرب عند ابن القيم، فلا يليق ذلك بأسْفَهِ الكلام أنْ يكون فيه حرفٌ زائدٌ لغيرِ معنًى ولا فائدة (٨٦)، ومن ذلك أنَّهُ لا يصحُّ عدْ (لا) في قولَه تعالى: «لا أُقْسِمُ» (٨٧) زائدَةً: «وأمَّا أنْ يقالَ: أُقْحِمَتْ أوَّلَ القَسمِ إيذانا بنفي القسم عليه، وتوكيدا لنفيه كقول الصديق: (لاها الله لا تَعمد إلى أسدٍ مِنْ أَسْدِ الله)، الحديث، ومِمَّا يدلُّ على حرصهم على إيصالِ حرفِ النفي بما بَعْدَهُ قطعاً لهذا التوهم إنَّما قَلبوا لفظ الفعل الماضي بَعْدَ لم إلى المضارع حرصاً على الاتِّصال وصرفاً للوهم عَنْ ملاحظة الانفصال» (٨٨).

---

(٨١) ابن تيمية، الفتاوي: ١٢٩/٢١.
(٨٢) الواقعة: ٧٤، ٩٦، الحاقة: ٥٢.
(٨٣) ابن تيمية، الفتاوي: ٣٢٣/١٦، وانظر: ١٩١/٦، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٧.
(٨٤) ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٤٨٠، وانظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٩/١.
(٨٥) الزمر: ٧٣.
(٨٦) ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٤٢٥، وانظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٧٥/٢.
(٨٧) القيامة: ١.
(٨٨) ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٠١/١، وانظر مثالا آخر فيه أيضا: ١٣٧/١، وانظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ١٤٢.

(٤) احتجاجُهُمْ بالقراءات القرآنية والقياس عليها :

لعلَّ مذهبهم في الفقه والتفسير يبدو واضحا في هذه المسألة ؛ لأنَّهم يحتجُّون بالقراءات جميعها إنْ وافَقَتْ خطَّ المصحف ، لأنَّ القراءة سنَّةٌ متبّعة ، فلم يطالِعْنى أحدُهم رَمَى قراءةً بالخطأ أو القُبْحِ أوِ الشذوذِ ؛ لأنَّها تُخالِفُ أصلاً نحوياً أوْ لغويّاً . و يذكر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية (٨٩) أنَّ القراءاتِ السبعَ لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعين مِنَ السلف والأئمة ، في أنّه لا يتعيَّن أنْ يُقْرَأَ بها في جميع أمصار المسلمين ، وأنَّ أحدا مِنَ العلماء لم يُنْكِرْ قراءةَ العشرة ، وذكر أنَّ للعلماءِ في القرءات الشاذة الخارجة عَنْ رسمِ المصحف مذهبين : الأول : يَجُوز أنْ يُقْرَأَ بها ، لأنَّ الصحابة والتابعين كانوا يقرؤن بهذه الحروف في الصلاة . والثاني أنَّ القراءةَ لا تجوز، وهو قولُ أكثرِ العلماءِ، لأنَّ هذه القراءةَ لم تثبُتْ متواتِرَة عنِ النبي ، وإنْ ثبتت فإنَّها منسوخة بالعرضة الآخرة .

وَمِنَ القراءاتِ السبعيةِ التي خطَّأها كثيرٌ مِنَ النحاةِ ، ولكنهم أجازوها والتمسوا لها وجها من العربية قراءة نافع : «وجَعَلْنا لكم فيها معائِشَ» (٩٠) ، وهي قراءةٌ رُمِيَتْ بالضعف والخطأ ، وهي قراءةٌ كَدّرَتْ عيشَ التصريفيين ؛ ولذلك ذكر أبو عثمان المازني أنَّها قراءة خطأ لا يُلْتَفَتُ اليها ، لأنَّها أُخِذَتْ عن نافع الذي لم يَكُنْ يدري ما العربيَّة ، والذي له قراءات أخرى تُعَدُّ لحنا (٩١) ، وهي قراءة صحيحة في المذهب السلفي ، جاء في (بدائع الفوائد) : «فيقال : وَمِنَ المصائب تخطئة العرب وأهل المدينة ، ونحن إنَّما نجهدُ أنفسنا في استخراج المقاييسَ لنوافقهم فيما تكلَّموا به ، فإذا كان ما ثَبَت عنهم خطأً ولحناً وخالفناهم فيه لم نكن تابعين لهم ، ولا قاصدين لنهج كلامهم ، ولا ريبَ أنَّ المهموز في

(٨٩) أنظر ابن تيمية ، الفتاوي ، ٣٨٩/١٣ـــ .

(٩٠) الأعراف : ١٠ .

(٩١) انظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت : ٦١٦هـ) ، التبيان في إعراب القرآن ، م : ٢ ، تحقيق علي محمد البيجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ـــ القاهرة : ٨٥٨/١ ، مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن : ٣٠٦/١ ، أبو البركات بن الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت : ٥٧٧ هـ) ، البيان في غريب إعراب القرآن ، م : ٢ ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، القاهرة ، وزارة الثقافة ، ١٩٧٠ : ٣٥٥/١ ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ، م : ٣ ، تحقيق د . عبد الفتاح شلبي ، مراجعة علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـــ القاهرة : ٣٧٣/١ .

هـذا الجمـع هـو ما كانت حروف العلة في واحده مَدّةً زائدة كصحيفة ورسالة وعجوز، فإذا همزوا مـا كـان حرفُ العلة فيه أصليّاً في بعض المواضع تشبيها له بما هو فيه بمدّة زائدَة فأيُّ خَطَأ يلزَمُهم، وأيُّ غلط يُسَجَّلُ به عليهم، وطالما يُخْرِجونَ الشيء من كلامهم عَنْ أصلِه لغرضٍ ما من تشبيهٍ أوْ تخفيفٍ أو تنبيهٍ على أنَّهُ كانَ ينبغي أنْ يكونَ كذا، ولأغراض عديدة، أفتراهم لمّا صحّحوا استحوَذَ، فصحّحوا ما حقّه الإعلال كانوا مخطِئينَ، وكذا لمّا صَحّحوا استنوق، فهلاّ قُلْتُمْ إنَّ القَوْمَ لمّا ألفوا الهمزة بعد ألِفِ مفاعل فيها حرف العلة مدة في واحده لم يتسنكروها في (معايش) ومصايب؛ لأنّ الموضع موضع الهمز، فليستِ الهمزَة بشديدة الغربة في هذا الموضع، و يا للعجبِ كم في اللغة مِنْ قلبٍ وإبدالٍ وحذفٍ غيرِ مقيسٍ، بل هو مسموع سماعا مجرّداً، ولو تكلَّمَ بغيره لكانَ غلطاً وخطأً وإنْ كانَ مقتضى القياس... وهذا من النحاة شبيهٌ مِنْ ردِّ الجهمية نصوص الصفات لمخالفتها أقيستهم، وَمِنْ ردِّ أحاديث الأحكام عند مخالفتها الرأي المقصودُ بالأقيسة والاستنباطات فهم المنقول لا تخطئته والله الموفق» (٩٢).

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: «واتَّقُوا اللهَ الذي تساءلَونَ بِهِ والأرحامِ» (٩٣) بخفض (الأرْحامِ): لَقد طَعَنَ في هذهِ القراءة أبو إسحق الزجّاج وابنُ عطية وغيرهما لخروجها عَلى الأصل النحوي (٩٤)، وهي قراءةٌ جائزَةٌ عند ابن تيمية، على أنَّ (والأرحامِ) معطوفَةٌ على الهاء في (به) أي: بِسَبَبِ الرحْمِ (٩٥).

(٩٢) ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٧٩/٤.

(٩٣) النساء: ١

(٩٤) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١٥٦/٣ـ، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها: ٥٦٧/١، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢، أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٣٢٧/١، أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٤٠/١.

(٩٥) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٣٢٩/٢. وانظر في هذه المسألة: أبو البركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، م: ٢، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ القاهرة، ١٣٨٠ هـ: المسألة: ٦٥، ٤٦٣/٢، أبو القاسم جار الله محمود بن محمد بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ القاهرة: ٥٦٧/١، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢، أبو البقاء العكبري التبيان في إعراب القرآن: ٣٢٧/١، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جميع الجوامع، م: ٧، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون)، البحوث العلمية ـ الكويت، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٥ م: ٢٦٨/٥.

وَمِنْ ذلكَ قراءة أبي حيوة الشاذة: «لا يستوي القاعِدُونَ مِنَ المؤمنين غَيْرِ أولي الضرر» (٩٦) بجرِّ (غيرِ) على النعت للمؤمنين، أو البدل منه، والأول أَظْهَرُ عندَ ابن القيم الجوزية (٩٧).

و يطالِعُنا أهلُ السلف باختيار تلك الأوجه الإعرابية التي توافق ما يرونَهُ مِنَ معنًى مناسب، و يردُّونَ ما يرونَهُ غيرَ مناسبٍ، و يلتمسون أوجُهاً أخرى لتلك القراءة التي قَدْ تُعَدُّ أقلَّ فصاحةً مِنْ غَيْرِها، وَمِنْ ذلك قراءةُ الجمهور: «إنَّ الدينَ عندَ اللهِ الإسلامُ» (٩٨) بكسر همزة (إنَّ)، على الاستئناف، وقراة الكسائي بفتحها، وفي تخريج هذه القراءة أوجُهٌ مِنْها، أنَّ الشهادة واقعة على (إنَّ) في قوله تعالى: «شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إلهَ إلا هو والملائكةُ وأولو العِلْمِ قائِماً بالقسط» (٩٩) و(أنَّ) في قراءة الكسائي، على أنَّ في الكلام تقدير حرف الجرَ (الباء)، وهو قول الفراء، وهو ضعيفٌ عند ابن القيم الجوزية، لأَنَّ المعنى على خلافه؛ لأنَّ المشهودَ به هو (أنَّ) الأولى وما يدورُ في حيِّزها، وأجاز أنْ يكونَ المعنى: شَهِدَ اللهُ بتوحيدِهِ أنَّ الدينَ عند اللهِ الإسلام (١٠٠). و يُؤْخَذُ على هذهِ القراءة أنَّ فيها وضعَ الظاهِرِ (الله) موضع المضمر؛ ولذلك عدَّ النحاة قراءةَ الجمهورِ أرجَحَ وأَفْصَحَ، ولكِنَّ المسألة جائِزَةٌ عند ابن القيّم؛ لأنَّ ذلك قد وَرَدَ في القرآن وكلامِ العرب كثيراً.

ويميل أهلُ السلف إلى التماس الأوجه البعيدة عَنِ التكلُّف والتمحُّلِ التي توافق مذهبهم المشار إليه في احتجاجهم للقراءات لتخريجها وإبعادها عن الضعف والشذوذ، ومِنْ

(٩٦) النساء: ٩٥.

(٩٧) انظر ابن قَيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٢٢ ـ ٢٢٣، وانظر مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٣٩٦/١، أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٤/١، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٢/١، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، م: ٢٠، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م: ٣٤٣/٥.

(٩٨) آل عمران: ١٩.

(٩٩) آل عمران: ١٨.

(١٠٠) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٠٠ ـ، وانظر الأوجه الأخرى في: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٣٣٨/١، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١٣١/١.

ذلك القراءة السبعيَّة المشهورة: «إنَّ هذانِ لساحران» [١٠١] بتشديد (إنَّ)، و بالألف في (هذان)، في هذه القراءة أوجه يُحْمَلُ فيها النص القرآني على غيرظاهره، وهي أوجه فيها تمحُّلٌ وتكلُّفٌ من حيثُ الحذفُ ومخالَفَةُ رسمِ المصحف وغيرُهما [١٠٢]، وهذه القراءة عند ابن تيمية. أصحُّ القراءات [١٠٣]، لأنَّها موافقة لرسم المصحف، وَمِمَّا حُمِلَتْ عليه مِنَ الأوجه أنَّ إثبات الألف في المثنَّى رفعاً ونصباً وجراً لغةُ ناسٍ من العرب، قيل إنَّهُم بنو الحارث على ما حكاه المهدوي، والأخفش والكسائي والفراء وابن الأنباري، وقيل إنَّها لغة كنانة على ما حكاه أبو الخطاب، وقيل إنَّها لغة خثعم على ما حكاه غيرُهُمْ، وقيل إنّها لغة بني الحارث وقريش على ما حكاه ابنُ الأنباري أيضا، و ينتهي ابنُ تيمية إلى أنَّها لغة قريش مِنْ حَيْثُ إثباتُ الألف في أسماء الإشارة رفعا ونصبا وجرا، لأن القرآن قد نزل بلغة قريشٍ، ولأنَّ بني الحارث بن كعبٌ مِنْ أهل نجران، والقرآن لم ينزلْ بلغتهم، ولذلك قرأ القرَّاء بلغةِ قريشٍ، وليس ذلك مِنْ خطأ الكاتب، فلذلك عُدُّ إثبات الألف في أسماء الإشارة والموصولة رفعاً ونصباً وجرًّا اللغة الفُصْحى التي نزل بها القرآن وَمَنْ أنكر أنَّ هذه لُغَةُ قريش في هذه المسألة طولِبَ بالشاهِدِ مِنْ لغتهم المسموعة نثراً ونظماً، وذَكَرَ أنَّ ما يعَزّزُ ذلك أنَّ أسماء الإشارة والموصولة مبنيَّةٌ، فوجب أنْ يكون المثنَّى فيهما مبنيَّاً، ويحمِلُ ابنُ تيمية قولَهُ تعالى: «إحدى ابنتيَّ هاتين» [١٠٤] على الإتباع إتباع اسم الإشارة لِما قبلَهُ، لئلاَّ يُحْمَلَ اسمْ الإشارة على أنَّهُ خبرٌ في مثلِ قولنا: إنَّ ابنتيّ هاتانِ، وَ يَحْمِلُ قولَهُ تعالى: «أرِنا اللذيْنِ أضلاَّنا» [١٠٥] على أنَّهُ يفرِّقُ بين الاسم الموصول واسم الإشارة، لأنَّ اسم الإشارة

---

(١٠١) طه: ٦٣.

(١٠٢) انظر: أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ٢٥٥/٦، أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٨٩٥/٢، أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٤/٢، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٦٩/٢، أبو جعفر الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: ١٦٣/٧، أبو القاسم الزمخشري، الكشاف ٥٤٣/٢، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٩٩/٢، الفرّاء، معاني القرآن: ١٨٣/٢، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت: ١٠٦٩ هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، م: ٨، المكتبة الإسلامية ــ تركيا، محمد أزدمير، ديار بكر: ٢١٢/٦ القرطبي، تفسير القرطبي: ٢١٦/١١.

(١٠٣) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٢٦٤/٢٤٨/١٥.

(١٠٤) القصص: ٢٧.

(١٠٥) فصلت: ٢٩.

على حرفين، أمَّا الموصول فهو عدة حروف (اللذ)، و يذكُرُ أنَّ في إعرابِهِ لغتين جاء بهما القرآن الكريم، و يعزِّزُ ابنُ تيمية ما ذهب إليه من الإتباع في الآية السابقة بقوله عليه السلام: «مَنْ أكَلَ مِنْ هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يَقْرَبَنَّ مسجِدَنَا، فإنَّ الملائكة تتأذَّى مِمَّا يتأذَّى منه الآدميون» (١٠٦).

(٥) احتجاجهم بالحديث النبوي الشريف والقياس عليه:

للمذهب السلفي في الفقه والتفسير أثَرٌ بيِّنٌ في موقفهم مِنَ الحديث النبويّ الشريف من حيثُ الاحتجاجُ به والقياسُ عليه، ولذلك تطالِعُنا أحاديثُ كثيرةٌ في ثنايا تآليفهم و يتراءى لي أنَّهم قد أخذوا قصبَ السبق في هذه المسألة مِنْ غيرهم مِمَّنِ احتجوا بالحديث النبوّي الشريف كابن مالِكٍ وابنِ هشام وغيرهما (١٠٧). و يطالِعُنا أهلُ السَّلَفِ بالتقيُّدِ بما جاء بما في الحديث النبوي نصاً وروحاً كما مرَّ، ولذلك يُنْكِرُونَ أنْ يكون فيه مجازٌ كقوله عليه السلام: «يَنْزِلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ» (١٠٨)، فالله يَنْزِل كلَّ ليلةٍ، لكنَّ نزولَهُ ليس كنزولنا كما مرَّ، ولذلك يرفضون مذهب أهل التعطيل مِنْ حيثُ عدم الاحتجاج بالحديث على صفاتِ الله تعالى (١٠٩) «قلنا أيُّ شاعِرٍ هذا حتى يُحْتَجَّ بقولِهِ؟ وأينَ صحةُ الإسناد إليه لو كانَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بشعرِهِ؟ وأنتم لا تقبلون الأحاديث الصحيحة عَنْ رسولِ الله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ فكيفَ تَقْبلون شعرا لا تعلمون قائله» (١١٠).

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الموقف أنَّهُم قد احتجوا به في بناء الأصل النحوي واللغوي، وعزَّزوا به تلك الشواهِدَ القرآنية، التي بُنِيَ عليها هذا الأصل، ولتَزْدادَ هذِه المسألةُ وضوحاً وإشراقا

---

(١٠٦) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ١٥/٢٦٤.

(١٠٧) انظر خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨١م: ١٩١.

(١٠٨) انظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة ٢٩٠.

وهو فيْ: أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر م: ٥، تحقيق د. محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة: ٥/٤٢: «إنَّ الله تعالى ينزل كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا».

(١٠٩) انظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٣٠٩ وانظر: ٤٣٨.

(١١٠) انظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٣٠٩.

رأيتُ أنْ أدَوِّنَ بعضَ المسائل النحوية واللغوية التي بُنِيَ عليها الأصل فيها، وأخرى جيء به فيها للاستئناس لتعزيز الشاهد القرآني الذي بُني عليهِ هذا الأصل.

ومن المسائل النحوية التي بُنِيَ أصلُها على الحديث النبوي الشريف ما يلي:

(١) إجازَةُ استعمال (اللهُمَّ) في غير دعاء: ومِنْ ذلك قوله ـ عليه السلام ـ: «اللهُمَّ، لك الحمدُ وإليكَ المُشْتَكى، وأنت المُسْتعان..» (١١١)، وقوله، «اللهُمّ إنِّي أصْبَحْتُ أُشْهِدُكَ وَأُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرشِكَ وملائكَتَكَ وجميعَ خَلْقِك، إنَّك أَنْتَ اللهُ، لا إله إلاَّ أنتَ، وحْدَكَ لا شريكَ لكَ وأنَّ محمَّداً عبدُكَ ورسولُكَ» (١١٢)، ثُمَّ يُعَزِّزُ ابنُ القَيِّم هذين الحديثين بآيتينِ كريمتين (١١٣) وحديثٍ آخر (١١٤). وهي مسألَةٌ سيأتي الحديثُ عنها بالتفصيل فيما بعدُ.

(٢) أنَّ جوابَ (لو) ماضٍ: ذكر النحويون أنَّ جواب (لو) لا يكون إلاَّ ماضيا مُثْبَتاً أو منفيّاً، أو مُضارِعاً مجزوما بـ (لم)، والأكثر في الماضي اقترانُهُ باللام (١١٥)، ولذلك يُنْكِر ابن تيمية (١١٦) أنْ يكون قوله ـ تعالى ـ: «لَتَرَوُنَّ الجحيم ...» جوابَ (لَوْ) في قوله ـ تعالى ـ: «كَلاَّ لَوْ تَعْلَمون عِلْمَ اليقين» (١١٧) و لكونه مُضارِعاً مُصَدَّرا بلام جواب القسم، لأنَّ جوابَ لو كما مرَّ يكونُ ماضياً مُصدَّراً باللام في الغالب كما

---

(١١١) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٠٥.

(١١٢) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٠٥، وانظر الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، الموطَّأ م: ٢، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١م: ٨٤٨/٢ (كتاب الأشربة).

(١١٣) انظر: آل عمران: ٢٦، الزمر: ٤٦.

(١١٤) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٠٥.

(١١٥) انظر: حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م: ٩٤، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٧/٢، ابن هشام الأنصاري، معنى اللبيب: ٣٣٧، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م مطبعة زيد بن ثابت ـ دمشق: ٢٨٩، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ) المقتضب، م: ٤، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ ـ ١٣٨٨هـ: ١٥/٣، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصَّل م: ١٠، إدارة الطباعة المنيرية، بإشراف مشيخة الأزهر: ١١/٩.

(١١٦) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٥١٨/١٦ ـ.

(١١٧) التكاثر: ٧.

في قوله ــ عليه السلام ــ : «لَوْ تكونون على الحالِ التي تكونونَ عندي لصافحتكُمُ الملائكَةُ في طُرُقِكُمُ وعلى فُرُشِكُمُ» (١١٨) ، فيكون الجواب في الآية محذوفا ، أي : لرأيتُم الجحيمَ .

(٣) أنّ الحال لا يشترط فيها أنْ تكون مشتقةً (١١٩) ، أجاز ابن القيم الجوزية أنْ تكونَ الحال غير مشتقّةٍ ، فلا ضرورة إلى ادّعاء تأو يلها بالمشتق (١٢٠) ، وعمدَتُه في هذه المسألة قوله ــ عليه السلام ــ : «يتمثّل لي المَلَكُ رَجُلاً» (١٢١) ، و يعَزّزُ هذا الحديثَ بقوله تعالى : «يُخْرِجُكُم طِفلا» (١٢٢) و «هذه ناقَةُ اللهِ آيَةً لكم» (١٢٣) ، و «فتمثَّلَ لها بشراً سوِيّاً» (١٢٤) ، و بقول العرب : مَرَرْتُ بهذا العودُ شجراً ، ثم مررتُ بهِ رماداً ، وعَدّ ما مرّ معمولا لحالٍ محذوفة ، أو تأو يله بمشتق تعسُّفٌ ظاهِرٌ عندَهُ (١٢٥) .

(٤) حروف العطف لا يجوز إضمارها : لا يجوزُ إضمار حرف العطف (١٢٦) خلافاً لأ بي على الفارسي وَمَنْ تَبِعَهُ ، لأنّها دالّةٌ على معانٍ في نفس المتكلم ، إذْ لو حُذِفَتْ لاحتاجَ المخاطَبُ إلى مَنْ يُعْلِمُهُ بمُرادَ المتكلم ، ولقد عزّزَ ابنُ القيّم (١٢٧) هذه المسألة

(١٨) انظر : ابن تيمية ، الفتاوي : ٥١٨/١٦ ، الترمذي ، سنن الترمذي : ٦٦٦/٤ .

(١١٩) انظر : السيوطي ، همع الهوامع : ٩/٤ـــ ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبو يه (ت : ١٨هـ) ، الكتاب ، م : ٥ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب ــ القاهرة ، ١٩٦٨م ــ ١٩٧٥م : ٣٣٦/١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ .

(١٢٠) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٢٦/٢ .

(١٢١) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٢٦/٢ .
وانظر الإمام مالك بن أنس ، الموطّأ : ٢٠٢/١ ــ ٢٠٣ .

(١٢٢) غافر : ٦٧ ، وانظر : الحج : ٥ .

(١٢٣) هود : ٦٤ .

(١٢٤) مريم : ١٧ .

(١٢٥) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد ١٢٦/٢ ــ ١٢٧ ، ١١٣/٢ .

(١٢٦) لقد منع هذا الإضمار ابنُ جني والسهيليّ وابن الضائع ، وهي مسألة بابها الشعر . انظر ابن هشام الأنصاري ، مغنى اللبيب : ٨٣١ ، السيوطي همع الهوامع : ٢٧٤/٥ ، ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢٠٩/٢ ، الشهاب ، حاشية الشهاب : ١٧٨/٨ ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت : ٦٨٦ هـ) شرح الشافية ، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ، م : ٤ ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية ــ بيروت : ٣٢٦/١ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت : ٥٨١ هـ) ، أماني السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ــ مصر ، الطبعة الأولى ؛ ١٣٩٠ هـ ــ ١٩٧٠م : ١٠٢ .

(١٢٧) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٠/١ .

بقوله ــ عليه السلام ــ : «تَصدّق رجُلٌ مِنْ دينارِهِ مِنْ درهمه مِنْ صاع بُرِّهِ» (١٢٨) على أنّه ليس فيه إضمار حرف العطفِ ، لأنّهُ ليس المراد الجمعَ ، وعزّز هذا الحديث بقول عمر : «صلّى رجُلٌ في إزارٍ ورداء في سراو يلَ ورداءٍ في تُبّان» (١٢٩) ، و «لا يَغُرّنّكَ هذه التي أعجبها حُسْنُها حبُّ رسولِ اللهِ ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ» (١٣٠) ، فليس في هذا القول الأخير نيّةُ الواوِ ؛ لأنّ (حُبّ) بدل اشتمال ، و يتراءى لي أيضا أنّ الحديث النبوي وقول عمر بن الخطاب السابقين محمولان على بدل الاشتمال أيضا ، وهما نظير : أطْعِمْهُ تمراً أقطا ز بيباً لَحْما ؛ لأنّ المراد واحدٌ مِنها .

(٥) التوكيد اللفظيُّ يكون بإعادة المؤكّد ، لقد ذكر النحويّون (١٣١) أنّ الأجودَ في التوكيد اللفظي في الجملة المؤكّدة الفصلُ بين الجملتين بـ (ثم) إلاّ عند اللبس ، و يتراءى لنا هذا في الحديث النبوي الذي بنى عليه ابن تيمية هذا الأصل : «قُلْتُ هذا الكلامُ الذي ذكره بإعادةِ اللفظ وإنْ كان كلامَ العرب وغيرَ العرب ، فإنّ جميعَ الأمم يؤكّدونَ إمّا في الطلب وإمّا في الخبر بتكرار الكلام ، ومنه قولُ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : (واللهِ لأغْزُوَنّ قريشاً ، ثمّ .. واللهِ لأغْزُوَنّ قريشاً ، ثمّ واللهِ لأغْزُوَنّ قريشا ، ثمّ قال : إنْ شاءَ اللهُ ، ثُمّ لَمْ يَغْزُهُمْ) (١٣٢)» (١٣٣) .

ومِنْ ذلك توكيدُ الفعل لفظيّاً بإعادة لفظه كما في قوله ــ عليه السلام ــ .

---

(١٢٨) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٠/١ ، السيوطي ، همع الهوامع : ٢٧٤/٥ ، وهو فيه : «تصدّق رجلٌ مِنْ ديناره مِنْ درهمِهِ مِنْ صاع بُرّه مِنْ صاع تمرِه» . وهو محمول فيه على إضمار العاطف وانظر الإمام أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد : ٣٥٩/٤ .

(١٢٩) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٠/١ وهو في السيوطي ، همع الهوامع ٢٧٤/٥ : «صلّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ في إزارٍ وقميصٍ في إزار» على نيّة (أو) ، أو في إزار . وفي ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٨٠/١ : «صلى رجلٌ في تُبّانٍ وقميص» .

(١٣٠) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٠/١ ، وانظر : أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) ، فتح الباري على صحيح البخاري : م ١٤ ، جزء : ٢٨ ، راجعه وقدّم له وضبط أحاديثه ، طه عبد الرؤوف سعد ، ومصطفى محمد الهوار ومحمد عبد المعطي ، مكتبة الكليات الأزهرية ــ القاهرة ، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م : ٣٠/١٨ (تفسير سورة التحريم) .

(١٣١) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٢١١/٥ .

(١٣٢) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٥٣٦/١٦ .

(١٣٣) ابن تيمية ، الفتاوي : ٥٣٦/١٦ .

لحذيفةَ الذي كان يقودُ به، ولعمارٍ الذي كان يسوقُ به (١٣٤): «قُدْ قُدْ، وَلِعمّارٍ: سُقْ سُقْ» (١٣٥).

(٦) أنَّ (كُلّ) إذا أُضيفَتْ لفظاً وجب الإخبار عنها بمفرد: ذكر ابنُ القيّم (١٣٦)، أنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ الأصل إضافَتُها إلى النكرة المفردة، أي: كُلُّ واحِدٍ، ولقد بنى هذا الأصل على قوله عليه السلام ــ: «كُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (١٣٧)، وعزّزَ ذلك بقول عمر بن الخطاب: «كُلُّكُمْ يَجِدُ ثوبين» (١٣٨)، وبقوله تعالى: «كُلُّ مَنْ عليها فانٍ» (١٣٩).

(٧) أنَّ (وراءَ وراءَ) مبنيان على الفتح: أجاز ابن القيّم بناءهما على الفتح لتضّمنِهما معنى حرف العطف كقولهم: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، وفلانٌ يأتيك صباحَ مساءَ و يومَ يومَ، ووقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وشاهِدُه فيما مرَّ قوله ــ عليه السلام ــ: «إنَّما كُنْتُ خليلاً مِنْ وراءَ وراءَ» (١٤٠)، فَبُنيا على الفتح؛ لأنّه الأشهر والأفصح، ويجوز بناؤهما على الضم كالظروف المقطوعة عن الإضافة (١٤١).

(٨) جملة الشرط يجوز فيها التَعَلُّق الخبريُّ: لقد نصَّ النحاة على أنَّ الشرط والجزاء لا يتعلّقانِ إلا بالمستقبل، فإنْ كان فعل الشرط ماضيَ اللفظُ أُوِّلَ بالمستقبل أَوْ حُمِلَ على أنَّ معناه قُلِبَ إلى المستقبل، والتقدير الأَوَّل أَوْلى عند بعض النحاة لكثرة إقامة العرب الماضي مقام المستقبل، لأنَّ تغيير اللفظ عندهم أَسْهَلُ مِنْ تغيير المعنى، فهُم يُكْثِرون مِنَ التلعُّبِ بالألفاظ مع المحافظة على المعنى، ولعل ما يعزِّزُ هذهِ المسألة

(١٣٤) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٥٣٦/١٦.
(١٣٥) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٥٣٦/١٦.
(١٣٦) انظر ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢١٣/١.
(١٣٧) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣٦/٢.
(١٣٨) انظر ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢١٣/١.
(١٣٩) الرحمن: ٢٦.
(١٤٠) انظر ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٩٣/٤، وهو في ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧٨/٥ «إنّي كنتُ خليلاً مِنَ وراءَ وراءَ».
(١٤١) انظر ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٩٣/٤.

ظاهرة القلب المكاني في العربية وغيرُها مِنَ الظواهر كالزيادة والحذف . وذكر ابن القيِّم الجوزية ([١٤٢]) أنَّ الصواب إنْ كانَ فِعْلُ الشرط ماضيا في اللفظ والمعنى ــ أنْ يُقالَ إنَّ جملة الشرط والجزاء تارَةً تكون مِنْ باب التعليل المحض الوعديّ غير المتضمن جوابا لسائل : هل كان كذا ، وجواب مَنْ قالْ : قد كان كذا وكذا ؛ لأنَّ لَهُ مِنَ الاستقبال ، وتارَةً تكون مِنْ باب التعليق الخبري المتضمِّن جوابا لسؤالِ السائل وجوابِهِ السابقين ، فهذا لا يَلْزَمُه أنْ يكون فعل الشرط مستقبَلاً لا معنى ولا لفظاً ، ولا يجوز فيه الاستقبال ، وشاهِدُهُ في التعليق الخبريّ قولُهُ ــ عليه السلام ــ : «إنْ كُنْتِ ألْمَمْتِ بذنبٍ فاستغفري اللهَ وتوبي إليه» ([١٤٣]) ، وهذا الحديث يَرُدُّ عندَهُ زَعْمَ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ قوله تعالى : «إنْ كُنْتُ قُلْتُه فقد عَلِمْتَهُ» ([١٤٤]) ــ قد صَدَرَ مِنْ عيسى في الدنيا قبل رفعه إلى السماء ؛ لأنَّه قدْ صدرَ مِنْهُ بَعْدَ سؤالِ اللهِ ، فَلَمْ يسألَه وهو بيْنَ أظْهُر قومه ، وهذا الزعمُ فيه تحريفٌ لمعنى الآية لتصحيح الأصل النحوي ، فَهَدْمُ مائة أصلٍ أسْهَلُ عندَهُ مِنْ تحريف المعنى . وتقديرُ ابن السراج ([١٤٥]) : إنْ ثبت في المستقبل أنّي قلته في الماضي يَثْبُت أنَّكَ علَمْتَهُ ــ ضعيف جدا ، والصواب عنده أنْ تكون الآية من باب الحديث السابق : «وهذا الجواب أيضا ضعيف جدا ، ولا ينبيءُ عنه اللفظ ، وليت شعري ما يَصْنَعُونَ بقول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : (إنْ كنت ألْمَمْتِ بذنبٍ فاستغفري اللهَ وتوبي إليه) ، هل يقول عَاقل إنَّ الشرط هنا مستقبل ، أمَّا التأويل الأول فَمُنْتَفٍ هنا قطعا ، وأمَّا الثاني فلا يخفى وجه التعسُّفِ فيه ، وإنْ لَمْ يقصد أنَّه يثبت في المستقبل أنَّكِ أذْنَبْتِ في الماضي فتوبي ، ولا قصد هذا المعنى ، وإنَّما المقصود المراد ما دلَّ عليه الكلام : إنْ كان صدر منك ذنبٌ فيما مضى

(١٤٢) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٤٥/١ ، وانظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٦١٩/١ ، ١٤٤٥/٢ .

(١٤٣) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٤٥/١ وانظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٧٢/٤ .

(١٤٤) المائدة : ١١٦ .

(١٤٥) انظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٠هـ، أو ٣١٥ ، (أو ٣١٦ هـ) ، الأصول في النحو، م: ٣ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ــ النجف ، ١٩٧٣م ، ومطبعة الأعظمي ــ بغداد ــ ١٩٠/٢ .

فاستقبليه بالتوبة، لم يُرِدْ إلاَّ هذا الكلام..» (١٤٦)، ثم أَتْبَعَ هذا الحديث بقوله تعالى: «إِنْ كان قميصه قُدَّ مِنْ قُبل فصدَقَتْ وهو مِنَ الكاذبين وإِنْ كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وهو من الصادقين» (١٤٧). وذكر أنَّ ما مرَّ تخلو منه كتب النحاة والفُضَلاء.

(٩) تعدية (قرأ) بالباء تُشعِرُ بقراءة مَدْخول الباءِ وغيره: ذكر ابن القيم الجوزية أنَّ تعدية هذا الفعل بالباء لها وجهان:

(١) أنَّ التعدية بالباء تُشْعِرُ أنَّ القراءة لا تقتصر على مدخول الباء، بل تُشْعِرُ بقراءة غيرِهِ مَعَهُ، وشاهِدُهُ في ذلك حديثان نبويَّان، الأوَّلُ قولُهُ ـ عليه السلام ـ: «لا صلاةَ لِمَنْ لم يقرأ بفاتِحَةِ الكتابِ» (١٤٨)، فالفعلُ إذا عُدّيَ بنَفْسِهِ أشعرَ بالاقتصارِ على مدخولِ الباءِ لتخصيصهِ بالذكر، و يعزِّزُ هذا معنى الحديثِ: لا صلاةَ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بهذهِ السورة في قراءتِهِ أوْ في صلاتِهِ أوْ في جملة ما يَقْرَأُ به، فالباءُ تُشْعِرُ بقراءةِ غيرِ مدخولها مَعَهُ. والثاني قولُهُ ـ عليه السلام ـ: «كانَ يقرَأُ في الفجرِ بالستين إلى المائةِ» (١٤٩)، ولِذَلِكَ يُقالُ: قرأ عليهِ سورةَ الجنِّ.

(٢) أنْ يكونَ الفِعْلُ مضمَّناً معنى (صلَّى)، أي: صلَّى بسورَةِ كذا، وهو أَوْلى عندَهُ؛ لأنَّ الباءَ تُشْعِرُ بالقراءةِ في الصلاة. ولقد حمل ابنُ منظورٍ (١٥٠) ذلك على زيادَة الباء كما في قول الشاعر:

هن الحرائر لا ربات أخمرة ... سود المحاجر لا يقرأن بالسور

(١٤٦) ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٤٥/١.

(١٤٧) يوسف: ٢٧.

(١٤٨) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٧٦/١، وانظر أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٢٨/٢ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري على صحيح البخاري: ١٤٦/٤.

(١٤٩) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٦/٢، وانظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ١٤٦/٤، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٢٨/٢.

(١٥٠) انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٣٨٨هـ (قرأ).

(١٠) الحملُ على المعنى : قولُ العرب : أَحْسَنُ الفتيان وأَجْمَلُهُ ــ محمولٌ على المعنى عند ابنِ القيِّم الجوزيَّة (١٥١) ، لأنَّ المعنى : أَحْسَنُ شيءٍ مِنْ هذا الجِنْسِ ، ولذلك عَطَفَ (وأَجْمَلُهُ) عليه ، فَجَعَلَ (الفتيانِ) مكانَ (شيءٍ) تنبيها على أَنَّهُ أَحْسَنُ شيءٍ مِنْ هذا الجنسِ ، وشاهِدُهُ في ذلك قولُهُ ــ عليه السلامُ ــ : «خَيْرٌ نساءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ صالِحُ نساءِ قريشٍ ، أَحْناهُ على وَلَدٍ في صِغَرِهِ ، وأَرْعاهُ على زوجٍ في ذاتِ يَدِهِ» (١٥٢) ، وهو حديث يُعَزِّزُ التقديرَ السابقَ عندَهُ : «فهذا يدلُّ على أنَّ التقديرَ هناكَ : أَحْسَنُ شيءٍ وأَجْمَلُهُ ؛ لأَنهُ أَحْسَنُ فتًى ، إذْ لَوْ كانَ التقديرُ : أَحْسَنُ فتًى لكانَ نَظيرُهُ هنا : أَحْنَى امرأةٍ على ولدٍ ، وكان يُقالُ : أحناها وأَرْعاها ، فلّما عدَل إلى التذكيرِ دلَّ على أَنَّهُم أرادوا : أَحْسَنُ شيءٍ مِنْ هذا الجنسِ وأَرْعاه» (١٥٣) .

وجاء في (فتح الباري) : «وجاء الضميرُ مُذَكَّراً ، وكان القياسُ : أحناهُنَّ ، وكأَنَّهُ ذُكِّرَ باعتبار اللفظِ والجِنْسِ ، أو الشخصِ ، أوِ الإِنْسانِ . وجاء في ذلك حديث أَنَس : كان النبيُّ ــ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ــ : أَحْسَنُ الناسِ وجهاً ، وأَحْسَنُهُ خُلُقاً ، بالإفرادِ في الثاني . وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ في قول أبي سفيان : عندي أَحْسَنُ العَرَب وأَجْمَلُهُ أمّ حبيبةَ ، بالإفراد في الثاني أيضا . قال أبو أبو حاتم السجستانيّ : لا يَكادون يتكلَّمونَ به إلاَّ مُفْردا» (١٥٤) .

ومن المسائل اللغوية التي بُنِيَ أصلُها على الحديثِ النبويِّ الشريفِ ما يلي :

(١) حَذْفُ التاءِ مِنَ العَدَدِ غيرِ المذكورِ مَعْدودُه : إذا حُذِفَ المعدودُ جاز في العدد أنْ تَلْحَقَهُ التاءُ وأَلاَّ تلحقه ، ومِنْ ذلكَ قولُه ــ عليه السلام ــ : «مَنْ صام رمضانَ وأَتْبَعُه بستٍّ

---

(١٥١) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٢٦/١ ــ ١٢٧ .

(١٥٢) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٢٧/١ ، وفي ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤٥٤/١ «أَحْناهُ على وَلَدٍ ، وأرْعاهُ على زوجٍ» .
وقيل إنَّ ذلك كثيرٌ في العربية ، ومِنْ أفصح الكلام .

(١٥٣) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٢٧/١ .

(١٥٤) انظر ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري : ١٥١/١٩ .

مِنْ شَوَّالَ» (١٥٥)، و يُتْبِعُ ابنُ القيِّم الجوزيّة هذا الحديث بقوله ـ تعالى ـ : «يَتَخافَتونَ بينَهُمْ إنْ لَبِثْتُم إلا قليلا» (١٥٦).

(٢) أنَّ حائضاً وطامِثاً مِنَ بابِ الوصف العامّ: حُذِفَتِ التاء مِنْ هذينِ الوصفينِ وأضرابِهما لعدم الحاجة إليهما، لأنَّها تدخلُ للفرق بين المذكَّرِ والمؤنَّث، وهذه الأوصاف خاصَّةٌ بالمؤنَّثِ، فلا لَبْسَ في كونها مِنْ غيرِ التاءِ، علامَةِ التأنيث، ومن ذلك قولُهُ ـ عليه السلامُ ـ : «لا يَقْبَلُ اللهُ صلاةَ حائضٍ إلاَّ بخمارٍ» (١٥٧)، فالمُرادُ أنَّها الموصوفة بكونها مِنْ أهلِ الحيض، أمَّا قولُهُ ـ تعالى ـ : «يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عمَّا أرْضَعَتْ» (١٥٨)، فالمرادُ بالمُرْضِعَةِ في هذه الآية الكريمة فاعِلَةٌ الرضاع لا مُجَرَّد الوصفِ (١٥٩). ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذهِ المسألةَ ما في مظانِّ اللغة، جاءَ في (الصحاح): «وامرأةٌ مُرْضِعٌ، أي: لها وَلَدٌ تُرْضِعُهُ، فإنْ وصَفْتَها بإرضاع الولد قُلْتَ: مُرْضِعَةٌ» (١٦٠).

(٣) أنَّ الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوفٍ دلَّتْ على أنَّهُ أَحَقُّ بالصفة من غيرِهِ، ومن ذلك قولُهُ ـ عليه السلامُ ـ : «أنتَ الحَقُّ، ووعدُكَ الحَقُّ، وقولُكَ الحَقُّ، ولقاؤكَ الحَقُّ، والجَنَّةُ حقٌّ، والنار حَقٌّ» (١٦١).

وَمِمَّا استشهد به أهْلُ السلف مِنَ الأحاديث النبويَّةِ الشريفة لِيُعَزِّزوا تلك

(١٥٥) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢١/٤، وانظر أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) إعراب الحديث النبوي الشريف، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت ـ دمشق، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م: ١١٥، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) الجامع الصغير في أحاديث البشير والنذير: مطبعة البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م ٣٠١/٢.

(١٥٦) طه: ١٠٣.

(١٥٧) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢٩/٣، وفي ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٢٩/١: «لا تُقْبَلُ صلاةُ حائضٍ إلاَّ بخمارٍ».

(١٥٨) الحج: ٢.

(١٥٩) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢١/٤.

(١٦٠) اسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣ أو ٣٩٦هـ) الصحاح، م: ٦، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين ـ بيروت: رضع، ١٢٢٠/٣.

(١٦١) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٢/٢، وانظر أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي م: ٧، ج ١٣: م: ٧، ج ٣٠/١٣ (وأبواب الدعاء).

الشواهِدَ التي بنوا عليها أُصولَهُمْ في النحو واللغة ما يلي :

(١) أنَّ المصادِرَ المؤنَّثةَ يجبُ أنْ يعود الضميرُ عليها مؤنَّثاً : ولذلك عَدَّ قولَ مَنْ ذهَبَ إلى أنَّ (قريبٌ) في قولِهِ ــ تعالى ــ : «إنَّ رحمَةَ الله قريبٌ مِنَ المُحْسنين» [١٦٢] ذُكِّرَ لأنَّ المبتدأ مَصْدَرٌ ــ ضعيفاً ، وشاهِدُ ابن القيِّم الجوزيَّة في هذه المسألة [١٦٣] قَولُهُ ــ تعالى ــ : «ورَحْمَتي وَسِعَتْ كُلَّ شيءٍ فَسَأَكْتُبُها للذين يَتَّقون ...» [١٦٤] ، و يعَزِّزُ هذه الآية بقوله ــ عليه السلامُ ــ : «إنَّ رحمتي غَلَبَتْ أو سَبَقَتْ غضبي» [١٦٥] .

(٢) أنَّ جوابَ (لَوْ) يُحْذَفُ تعظيماً : لقد ذكر الزركشي [١٦٦] أنَّ حذف الأجوبة يقع في مواقِعِ التفخيم والتعظيم ولعِلْمِ المخاطَبِ بها ، وذكر الفرّاء أنَّها تُحْذَفُ إذا كانت معلومةً إرادَةَ الإيجازَ [١٦٧] . وذكر أبو حيَّان [١٦٨] أنَّ جواب (لو) حذفُهُ جائزٌ فصيحٌ ، وأبْلَغُ مِنْ ذكْرِهِ ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذه المسألة ما في التنزيل من مواضِعَ : البقرة : ١٠٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٢١ ، آل عمران : ٦٩ ، النساء : ٣٩ ، ٤٢ ، ٦٦ ، ١٠٢ ، ١٣٥ ، المائدة : ١٠٠ ، ١٠٤ ، الأنعام : ٢٧ ، ٣٠ ، ٩٣ ، الأعراف : ٨٨ ، الأنفال : ٨ ، ٥٠ ، التوبة : ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٩ ، ٨١ ، يونس : ٨٢ ، هود : ٨٠ ، يوسف : ١٧ ، ١٠٣ ، الرعد : ٣١ : الحجر : ٢ ، النحل : ٤١ ، الكهف : ١٠٩ ، الأنبياء : ٣٩ ، الحج : ٧٣ ، المؤمنون : ١١٤ ، الشعراء : ١٠٢ ، ١١٣ ، النور ، ٣٥ ، القصص : ٦٤ ، العنكبوت : ٤١ ، ٦٤ ، السجدة : ١٢ : سبأ : ٣١ ، ٥١ ، الزمر : ٢٦ ، ٥٨ ، محمد : ٢١ ،

---

(١٦٢) الأعراف : ٥٦ .

(١٦٣) انظر ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٣٢/٣ .

(١٦٤) الأعراف : ٥٦ .

(١٦٥) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٣٣/٢ ، وانظر الترمذي سنن الترمذي : ٦١/٣ .

(١٦٦) انظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ١٨٣/٣ .

(١٦٧) انظر الفرَّاء ، معاني القرآن : ٦٣/٢ ، وانظر السيوطي همع الهوامع : ٣٣٥/٤ ، خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : ٢٥٢/٢ ، ابن هشام الأنصاري مغنى اللبيب : ٨٤٩ .

(١٦٨) انظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ١٠١/٤ ، ١١١ ، ٥٠٦ ، ١١٣/٦ ، وانظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٩ .

الصف : ٨ ، ٩ ، القلم : ٩ ، ٣٣ ، المعارج : ١١ ، نوح : ٤ ، التكاثر : ٥ .

ومِمَّا استشهد به أهلُ السلف على هذهِ المسألة قولُهُ ــ تعالى ــ : «كلاَّ لَوْ تَعْلَمونَ علمَ اليقين» (١٦٩) ، أي : لَرَأَيْتُمْ الجحيم ، و يعزِّزُ ابنُ تيمية (١٧٠) هذه الآية بحديثٍ نبويٍّ ذُكِرَ فيهِ الجوابُ : «لو تكونون على الحالِ التي تكونون عندي لصافَحَتْكُمُ الملائكةُ في طُرُقِكُمْ وعلى فُرُشِكُمْ» (١٧١) . ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الحذفَ بالإضافة إلى ما مرَّ أنَّ جوابَ (لو) لم يُذْكَرْ في سورة (البقرة) في ستِّ آياتٍ (١٧٢) ، أمَّا ما ذُكِرَ فيه هذا الجوابُ ففي آيتين (١٧٣) .

(٣) أنَّ (ما) مُهَيِّئةٌ ما قبلَها للدخول على الفعل بعدَها : للنحويِّينَ في (ما) في (طالما) و (قَلَّما) مذاهِبُ : أنَّها واقِعَةٌ على زمانٍ على أنَّ الفعلَ بعدَها مُتَعَدٍّ إلى ضميرِهِ بحرف الجر، أي : طالَ زمانٌ يقومُ فيهِ زَيْدٌ ، وقلَّ زمانٌ يقومُ فيهِ زيدٌ ، في مثل قولنا : طالما يَقومُ زيدٌ ، وقلَّما يقومُ زيدٌ . ومنها أنَّها مصدريَّةٌ وقتيَّةٌ ، أي : طال قيامُ زيدٍ ، وقَلَّ قيامُ زيدٍ ، وهو أولى عند ابن القيِّم الجوزية (١٧٤) ؛ لأنَّ حذفَ العائدِ مِنَ الصفة قبيح . ومنها قولُ ابنِ القيِّم الجوزية ، وهو أنَّها مهيئَةٌ ما قبلَها للدخول على ما بعدَها ، فهي لَيْسَتْ مصدرِيَّةً ولا نَكِرَةً ، وَمِنْ ذلكَ أيضاً عندها (رُبَما) في قوله ــ تعالى ــ : «رُبَما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمينَ» (١٧٥) ، و (إنَّما) في قوله ــ تعالى ــ ، «إنَّما يخشى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العلماءُ» (١٧٦) ، و (كما) في قوله ــ عليه السلام ــ : «صَلّوا كما

---

(١٦٩) التكاثر : ٧ .

(١٧٠) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٥١٨/١٦ .

(١٧١) انظر الترمذي ، سنن الترمذي (تحقيق أحمد شاكر) ٦٦٦/٤ .

(١٧٢) انظر الآيات : ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٢١ .

(١٧٣) انظر الآيتين : ٢٢٠ ، ٢٥٣ .

(١٧٤) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٤٤/١ .

(١٧٥) الحجر : ٢ .

(١٧٦) فاطر : ٢٨ .

رَأَيْتُموني أُصَلِّي» [177]. ولعلَّ ما يُعَزِّزُ مَذْهَبَ ابنِ القَيِّم هذا أنَّ (ما) الكافَّة مُزِيلَةٌ للاختصاص، من حيثُ طلبُ الفاعِلِ.

(٤) أنَّ من الأفعال الماضويَّةِ ما يُمْكِنُ أنْ يكونَ معناها الابتداء بالفِعل: لقد تحدَّث ابنُ هشامٍ عن التعبيرِ بالفعلِ في القاعِدَة الخامِسَةِ مِنَ الباب الثامِن من (مغني اللبيب) «[178]، وَعَدَّ مِنْ ذلك: وقوعَ الفعلِ، ومشارفَتَهُ، وإرادَتَهُ، والقُدْرَةَ عليه. ومن الإرادة قوله تعالى: «فاذا قرأت القُرْآنَ فاستَعِذْ بالله» [179]، وقولُهُ تعالى: «وإذا قُمْتُم إلى الصلاةِ فاغسِلوا وجوهَكُمْ...» [180]. ومِنَ المُشَارَفَةِ قولُه ـ تعالى ـ: «وإذا طلقتُم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن» [181] ومن القدرة قوله تعالى «وعداً علينا إن كنّا فاعلين» [182].

وذكر ابنُ القَيِّم الجوزية [183] أنَّ العرب تعبِّرُ بالفعل أحياناً عن ابتداء الشروع وأحياناً عَنِ انتهائِهِ، وعَدَّ من الابتداء قَوْلَهُ ـ تعالى ـ: «فإذا قَرَأْتَ القرآنَ فاستَعِذْ بالله» [184]، على أنَّ المعنى: فإذا ابتَدَأْت القراءة. ومِنْ ذلك قَوْلُهُ ـ عليهِ السلامُ ـ: «فَصلَّى الصُبْحَ حَتَى طَلَعَ الفَجْرُ» [185].

وقولُهُ: «ثمَّ صلاَّها مِنَ الغد بَعْدَ أنْ أَسْفَرَ» [186]، والصحيح في الحديث الثاني عند ابنِ القيم الجوزية [187] أنَّ المراد به الابتداء.

---

(١٧٧) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٤٤/١، وانظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، باب الآداب: ٦٣١/٣/٣١٥.

(١٧٨) انظر ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب: ٩٠٣ ـ ٩٠٥.

(١٧٩) النحل: ٩٨.

(١٨٠) المائدة: ٦.

(١٨١) البقرة: ٢٣١.

(١٨٢) الأنبياء: ١٠٤.

(١٨٣) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٤٤/١.

(١٨٤) النحل: ٩٨.

(١٨٥) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٩٦/١.

(١٨٦) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٩٦/١، وانظر الإمام مالك، الموطّأ: ٤/١.

(١٨٧) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٩٦/١.

وتدور في ثنايا تصانيف أهل السلف أحاديثُ أخرى تعزِّزُ هذهِ المسألة رَأَيْتُ أنْ أَغُضَّ الطرف عنها رغبة في الاختصار (١٨٨) . و بَعْدُ فلعلَّ هذه الأحاديثَ النبويَّة الشريفة تعزِّزُ أنَّ لأهلِ السلف مذهباً في هذه المسألة يَدورُ في فلك مذهبهم في الفقه والتفسير الذي أشرنا إليه ، وأنَّهُم قد أخذوا قَصَب السبَقِ في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والقياس عليه في مسائل النحو واللغة .

(٦) حَمْلُهُمْ النصَّ القرآني وغيرَهُ على الظاهر الذي يوافِقُ المعنى :

لعلَّ هذه المسألة يبدو فيها أَثَرُ مذهبِهِمْ مِنْ حيثُ التقيُّد بما جاء في القرآن الكريم والحديثِ النبوي وأقوال الصحابة والتابعينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بيِّنا ؛ ولذلك يُطالِعُنا أئمَّتُهُمْ بالدعوة إلى حمل النص على الظاهر وهجرِ التكلُّف والتمحُّل اللذين يُبْعِدان النصَّ عما يجب أنْ يكونَ عليهِ ، والظاهِرُ عندَ ابن تيمية هو: «وأمَّا إنْ أرادَ بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة ، لا يُحَرَّفُ الكَلِمُ عَنْ مواضِعه ، ولا يُلحد في أسماء اللهِ تعالى ، ولا يُقْرَأُ القرآنُ والحديث بما يخالِفُ تفسيرَ سَلَفِ الأمة وأهلَ السنَّة ، بل يجري ذلكَ على ما اقتضته النصوص ، وتطابق عليه دلائلُ الكتابِ والسنَّة ، وأجْمَعَ عليه سلفُ الأمة ، فهذا مُصيبٌ في ذلك وهو الحقُّ» (١٨٩) ، ولذلك يُعَدُّ تفسيرُ الطبري عِنْدَ أَهْلِ السلف مِنْ أَصَحِّ التفاسير حَمْلاً على ما مرَّ، أمَّا تفسيرُ الزمخشري فمحشوٌّ عندَهُم بالبدعة مِنْ حيثُ إنكارُ الصفاتِ والرؤيةِ والقولُ بخلق القرآن (١٩٠) . والتأويل إنَّما يكون عندهم لظاهرٍ قد وردَ شاذّاً مخالِفاً لغيره : «المجاز والتأويل لا يدخل في المنصوص وإنَّما يدخل في الظاهر المُحْتَمَلِ له ، وهنا نكتة ينبغي التفطُّنُ لها ، وهي أنَّ كونِ اللفظ نصاً يُعْرَفُ بشيئين ، أحدُهما : عَدَمُ احتمالَه لغيرِ معناه وضعاً كالعشرة ، والثاني : ما اطَّردَ استعمالُهُ على طريقة

---

(١٨٨) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٣/٢٥ ، ٣/٤٣ ، ابن تيمية ، الفتاوي : ٢٠/٤٢١ .

(١٨٩) ابن تيمية ، الفتاوي : ١٣/٣٨٠ .

(١٩٠) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ١٣/٣٨٥ .

واحِدَةٍ في جميع موارده فانَّهُ نَصٌّ في معناه لا يقبل تأو يلاً ولا مجازاً ... فإنَّ التأو يل إنَّما يكونُ لظاهر قد ورَدَ شَاذّاً مُخالِفاً لغيره ...» (١٩١) .

وَمِمَّا يدُلُّ على وجوب الحمل على الظاهِرِ إذا كان المعنى لا لَبْسَ فيه عدُّهُم التقديم والتأخير خلافَ الأصل ، لأنَّ الأصل إقرارُ الكلام على نظمه وترتيبه لا تغيير ترتيبه (١٩٢) ، لذلك يردُّونَ قول مَنْ زَعَمَ أنَّ تقدير قوله تعالى : «وجوهٌ يومئذٍ خاشِعَةٌ عامِلَةٌ ناصِبَةٌ تصلى ناراً حامية ...» (١٩٣) هو: وجوهٌ خاشِعَةٌ عامِلَةٌ يومئذٍ تصلى نارا حاميةً ، وعلى أنَّ الظرف (يومئذٍ) يتعلَّق بـ (تصلى) و (خاشعةٌ) صفةٌ للوجوه ، فيكون قد فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي (١٩٤) .

وَمَن ذلك أنَّ القول بتركيب (لكنَّ) مِنْ (لا) و (أنَّ) على أنَّ الكاف للتشبيه أو زائدة على مذهب الكوفيين والسهيلي ــ قولٌ فيه تعسُّفٌ عند ابن القيم الجوزية : «قُلْتُ : وفي هذا من التعسُّف والبعدِ عن اللغة والمعنى ما لا يخفى ، وأيُّ حاجةٍ إلى هذا» (١٩٥) .

ومن ذلك أنَّ كون (مستوراً) في قوله تعالى : «وإذا قرأت القرآن جَعَلْنا بينَك و بينَ الذين لا يؤمنون بالآخرةِ حجاباً مَسْتورا» (١٩٦) على بابه أولى مِنْ كونه بمعنى ساتِراً ، لأنَّ التقدير: مستورا عَنِ الأ بصار فلا يُرَى ، ومجيء مفعول بمعنى فاعل عندَ ابن القيم لا يَثْبُتْ (١٩٧) .

وللمعنى دورٌ رئيس في اختيار مايرونَهُ مِنْ أوجهٍ صحيحةٍ ، ولذلك يعدُّونَ جَعْلَ (ابتغاء رضوان الله) بدلاً مِنْ مفعول (كتبناها) في قوله تعالى : «وجعلنا في قلوبِ الذين اتبعوه رأفَةً

---

(١٩١) ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٥/١ .
(١٩٢) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٢١٧/١٦ــ٢١٨ .
(١٩٣) الغاشية : ٢ .
(١٩٤) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٢١٧/١٦ــ٢١٨ .
(١٩٥) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٣٠/١ ، وانظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٣٨٤ .
(١٩٦) الإسراء : ٤٥ .
(١٩٧) انظر ابن قيِّم الجوزية ، التفسير القيم : ٣٤٨ .

ورَحْـمَةً ورهبانيةً ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلاَّ ابتغاء رَضوانِ الله» (١٩٨) ــ فاسدا، لأنَّه يـصبـح على هذا التقدير عيَن الرهبانية (١٩٩)، والصحيح عند ابن القيم كونه منصوبا على الاستثناء المنقطع (١٩٩).

وَمِنْ ذلـك قـراءة حمزة وغيـره من الـسـبـعة: «وامسـحـوا بـرؤوسِكـم وأرجُلِكم إلى الـكـعبين» (٢٠٠) بخفض (وأرجُلِكُمْ)، وفي هذه القراءة أوجُهٌ مِنَ التأويل؛ لأنَّ ظاهِرَها يوحي بمسح الأرجل عَلَى مذهب الشيعة (٢٠١)، وهي عند ابن تيميةِ لا تُخالِفُ السنة، لأن الـقراءتين، والسنة الثابتة لا تخالِفُ كتابَ الله، وهي محمولَةٌ عنده على أنَّ المَسْحَ اسمُ جنسٍ، فـالمسح الخاص الخالي من الإسالة، والمَسْحُ الذي معه إسالة ــ كلُّ واحِدٍ منها يُسمَّى مسحاً، وليس في لفظ الآية ما يمنع كونَ المسح بالرجل هو المسح الذي معه إسالة، و يعزّز ذلك (إلى الكعبين)، وَمَنْ مسحَ على الرجلين مِنْ غير إسالة عنده مُبْتَدِعٌ مخالف للسنة المتواترة والقرآن (٢٠٢). ولعلَّ مُرادَ ابن تيمية المسحُ بإسالة الماء.

ولـعـلَّ ما يُظْهِرُ منهج المذهب السلفي في الحمل على الظاهر الذي يدور في فلك مذهبهم في الـفـقـه والـتـفـسير بـجـلاءٍ ووضـوح ــ مَوْقِفَهُمْ مِنَ الحذف من حيثُ الكثرةُ أو القلَّةُ أو الالتجاء إليه عند الضرورة التي يقتضيها المعنى، فالتقديرُ عندهم لا يُلْجَأُ إليه إذا لم يستقم الـكـلام إلاَّ بـه: «يـوضـحـه أنَّ التقدير. إنَّما يتعيَّنُ حيثُ لا يصح الكلامُ بدونِهِ، فأمَّا إذا اسـتـقام الكلامُ بدونِ التقدير مِنْ غير استكراهٍ ولا إخلالٍ بالفصاحة كانَ التقدير غير مفيدٍ، ولا يُحْـتـاجُ إلـيه، وهـو على خـلافِ الأصـل..» (٢٠٣). وَمِـمَّـا لا يـصح حملُهُ على تقدير المـحـذوف عـنـد ابن القيم حملاً على ما مرَّ حذفُ المضافِ في قوله تعالى:

---

(١٩٨) الحديد: ٢٧.

(١٩٩) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٤٨٤، وانظر شواهد أخرى: ابن تيمية، الفتاوي: ١٠٥/٧، ١٨٦/٨، ابن قيم الجوزية، التفسير القيم: ٢٩٤.

(٢٠٠) المائدة: ٦.

(٢٠١) انظر التفصيل في هذه المسألة في: د. عبد الفتاح أحمد الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٥٠.

(٢٠٢) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ١٢٢/٢١ ــ ١٣٤.

(٢٠٣) انظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٢٩٠.

«واسْأَلِ القريَة» (٢٠٤)، و «جاءَ ربُّكَ» (٢٠٥) كما مرَّ(٢٠٦)، وقولُهُ: «ما أفاءَ اللهُ على رسولِهِ مِنْ أهْلِ القرى» (٢٠٧)، أي: مِنَ أموالِ أهلِ القرى، وهو غلطٌ عند ابن القيم (٢٠٨)؛ لأنّه لا ضرورة إلى هذا التقدير، لأنَّ المعنى مفهوم بدونه والقول نفسه في قوله تعالى: «أنِ اضرِبْ بعصاكَ البَحْرَ فانفلَقَ» (٢٠٩)، أي: اضرب بجزءٍ مِنْ أجزاءِ عصاك جزءاً مِنَ أجزاءِ البحر، وهو تقديرٌ لا مُحَوَجٍ إليه؛ لأنّه بيِّنٌ (٢١٠) وَمِنْ ذلك قوله تعالى: «إنَّ علينا لَلْهُدى» (٢١١) على أنَّ التقدير: إنَّ علينا للهُدى والإضلال، وهو تقديرٌ مِنَ الأقوال المحدثة عند ابن تيمية: «قلت: هذا القول هو مِنَ الأقوال المحدثة، التي لم تُعْرَف عن السلف، وكذلك ما أشبهه ...» (٢١٢).

ولعلَّ ما يعزِّزُ حملَهُم النصّ على الظاهر كما مرَّ أنَّهُمَ لا يميلونَ إلى تقدير العوامل في مواضِعَ كثيرةٍ، وَمِنْ ذلك أنَّ العامل في البدل هو العامل في المُبْدَلِ منه، وهو رأيُ سيبَوَيْهِ أيضا (٢١٣)، وَمِنْ ذَلِكَ أنَّ العامِلَ في الحال في قولِ العرب: هذا بُسُراً أطيَبُ مِنْهُ رُطباً (٢١٤) هو ما في (أطيب) مِنْ معنى الفعل، وهو المختار عند ابن القيم، فلا ضرورةَ إلى تقدير كان، أو ما في اسم الإشارة مِنْ معنى الإشارة، أو في حَرف التنبيه من معنى الفعل (٢١٥).

---

(٢٠٤) يوسف: ٨٢.
(٢٠٥) الفجر: ٢٢.
(٢٠٦) انظر ابن قيِّم الجوزيّة، مختصر الصواعق المرسلة: ٢٩٠.
(٢٠٧) الحشر: ٧.
(٢٠٨) انظر ابن قيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة: ٢٩٠.
(٢٠٩) الشعراء: ٦٣.
(٢١٠) انظر ابن قيم الجوزيَّة، مختصر الصواعق المرسلة: ٢٩٠. وانظر شواهد أخرى، ابن تيمية، الفتاوي: ١٤٧/١٦، ٤٢١، ٢١٠/١٥.
(٢١١) الليل: ١٢.
(٢١٢) ابن تيمية، الفتاوي: ٢١١/١٥.
(٢١٣) انظر ابن تيمية الفتاوي: ١٠٩/١٦.
(٢١٤) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١١٩/٢.
(٢١٥) انظر ابنَ قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٢٠/٢.

ومِمَّا يعَزِّزُ مذهَبَهُمْ مِنْ حَيْثُ الحملُ على الظاهر هَجْراً للتكلُّفِ والتمحُّل أيضا أنَّ الله يُقْسِمُ بمخلوقاته كالليل والشمسِ، والنازعات، والصافات، وغير ذلك، فلا ضرورة إلى تقدير مضاف عندهم (ربّ)؛ لأنَّ ذلك يتضمَّنُ دليلاً على قدرته تعالى وحكمته ووحدانيته (٢١٦). ومِنْ ذلكَ أنَّ جواب القسم يَسُدُّ.. مسدَّ جواب الشرط (٢١٧) في مثل قوله تعالى: «كلاَّ لو تعلمونَ عِلْمَ اليقين لَتَرَوُنَّ الجحيم..» (٢١٨).

أمَّا المحذوفاتُ التي تعَزِّزُ المعنَى وتقويه فلا ضيرَ فيها، وَمِنْ ذلك حذفُ القَسَمِ الذي يُذْكَرُ جوابُه كما في الآية السابقة (٢١٩)، ومن ذلك تقديرُ مضافٍ في مثل قولك: جاهَدْتُ في الله، وأحببتك في الله، أي: في مرضاة الله (٢٢٠)، وتقديرُ مفعول المصدر في قوله تعالى: «قُلْ ما يَعْبَأُ بكم ربِّي لولا دعاؤكم» (٢٢١)، أي: إيَّاهُ، ويجوزُ أنْ يكونَ المَصْدَرُ مضافاً إلى مفعوله على أنَّ في الكلام حذفَ الفاعل في المعنى، أي: دعاؤه إيَّاكُمْ (٢٢٢). و يردّ أهْلُ السَّلَفِ تلك التقديرات التي لا يقتضيها المعنى، وَمِنْ ذلك تقديرُ معطوفٍ في قوله تعالى: «وجَعَلَ لَكُمْ سرابيلَ تقيكُمْ الحَرَّ..» (٢٢٣). أيْ: والبَرْدَ، والآية عند ابنِ تيمية على ظاهِرها، وَمَنْ قدّرَ معطوفاً يكون قد فَسَّرَ القرآنَ بمجرَّدِ الظن والاحتمالِ النحويّ، وهو غيرُ مطابقٍ للظاهر؛ لأنَّ ما بقي مِنَ البرْدِ قَدْ ذُكِرَ في أوَّلِ السورة في قوله: «والأنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ فيها دفءٌ ومنافِعُ» (٢٢٤) فالدفء يدفَعُ البَرْدَ (٢٢٥). وَمَنْ ذلكَ أيضاً تقديرُ معطوفٍ على مذهب الفرّاء في قوله تعالى: «إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى» (٢٢٦): أي إنْ نَفَعَتْ وإنْ لَمْ

(٢١٦) انظر ابن تيميَّة، الفتاوي: ٢٠٣/١.
(٢١٧) انظر بن تيمية، الفتاوي: ٥١٨/١٦.
(٢١٨) التكاثر: ٥ ـ ٧.
(٢١٩) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٣٢١، ابن تيمية، الفتاوي: ٣٩٣/١٤، ٥١٨/١٦.
(٢٢٠) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٧/٢.
(٢٢١) الفرقان: ٧٧.
(٢٢٢) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ١٢/١٥، ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٣/٣.
(٢٢٣) النحل: ٨١.
(٢٢٤) النحل: ٥.
(٢٢٥) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ١٥٩/١٦.
(٢٢٦) الأعلى: ٩.

تَنْفَعْ ، وهو قولٌ لَمْ يَذْهَبْ إليْهِ أَحَدُ المفسِّرينَ عندَ ابن تيمية (٢٢٧) .

و يكادُ أَهْلُ السلف يُجْمِعُونَ على أَنَّ الإضمار مِنْ غيرِ ضرورةٍ مكروهةٍ حملا على مذهبهم في الفقه والتفسير (٢٢٨) ، وأنَّ تقليلَهُ أَوْلى وأَظْهَرُ (٢٢٩) ، وأنَّ الحذفَ معَ كثرة الحواجز أولى وأحسن (٢٣٠) .

ولا يصحُّ أَنْ يُحْمَلَ الكلامُ على الحذف الا بدَليلٍ ، وَمِنْ ذلك حذفُ المعادِل الواقع خبراً للمبتدأ ، وَمِنْهُ قوله تعالى : «أَفَمَنْ كان على بيِّنَةٍ مِنْ ربِّه ..» (٢٣١) أيِّ : كغيرِهِ ، أَوْ كَمَنْ لَمْ يَكُنْ (٢٣٢) وغيرذلك ، ومِنْ ذلك قوله تعالى : «أَفَمَنْ زُيِّنَ لهُ سوء عَمَلِهِ فرآه حسنَا» (٢٣٣) ، أي كَمَنْ ليس كذلك ، و يرى ابنُ تيمية أنَّ هذه الآية يُفْهَمُ منها المعادِلُ للآية الأولى بأي : «أَفَمَنْ كان على بيِّنَةٍ مِنْ ربِّه كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سوءُ عَمَلِه» (٢٣٤) ، وقد يكونُ المعادِلُ عند ابن تيمية (٢٣٥) غيرَ ذلك كقوله تعالى : «أَوَ مَنْ يُنَشَّأُ في الحلية وهو في الخصام غيرُ مُبين» (٢٣٦) ، أي : تَجْعَلونَ لهُ منْ يُنَشَّأُ في الحلية ، أَوْ يُذَمُّ أو يُطْعَنُ عليهِ أَوْ يُعْرَضُ عَنْ متابَعَتِهِ (٢٣٧) ، وقد يُقَدَّرُ المحذوفُ في كلِّ ما مر على وجهٍ آخر (٢٣٧) .

و يكون الدليل أحيانا العلمَ به كما في قوله تعالى : «قُلْ ما يَعْبَأُ بكم ربِّي لولا

---

(٢٢٧) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ١٤٧/١٦ وانظر شواهد أخرى في المكان نفسه .

(٢٢٨) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٢٨/٢ .

(٢٢٩) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٤٢١ .

(٢٣٠) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد ٢٨/١ .

(٢٣١) هود : ١٧ .

(٢٣٢) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٧٨/١٥ ، وانظر : أبوحيّان ، البحر المحيط : ١٠/٥ ، أبو القاسم الزمخشري ، الكشاف ، ٢٦٢/٢ ، القرطبي ، تفسير القرطبي : ١٦/٩ ، أبو جعفر الطوسي ، التبيان في تفسير القرآن : ٤٦١/٥ ، الشهاب ، حاشية الشهاب : ٨٤/٥ .

(٢٣٣) فاطر : ٣٥ .

(٢٣٤) محمد : ١٤ .

(٢٣٥) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٧٨/١٥ .

(٢٣٦) الزخرف : ١٨ .

(٢٣٧) انظر ابن تيمية، الفتاوي : ٧٨/١٥ ، وانظر التفصيل في حذف المعادل أيضا في المكان نفسه .

دُعاؤُكُمْ» (٢٣٨)، أي إيّاهُ (٢٣٩)، فالمحذوفُ بيِّنٌ؛ لأن المعنى يدلُّ عليه، وَمِنْ ذلك قوله تعالى: «وَمَثَلُ الذين كفروا كمثل الذي يَنْعَقُ» (٢٤٠) أي: مَثَلُ داعي الذين كفروا كمثَلِ الناعق، أو كَمَثَلِ المنعوقِ به (٢٤١)، والمعنى ظاهِرٌ مَعْلوم عند ابن تيمية (٢٤١).

وما لا دليلَ عليه في اللفظ أو المعنى لا يصحُّ في الكلام عند ابن القيّم، ولذلكَ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ (في) في قوله تعالى: «قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السمواتِ والأرضِ الغَيْبَ إلا الله» (٢٤٢) تتعلّق بـ (استقرَّ) مستند إلى مضافٍ محذوفٍ أُقيمَ المضاف إليه مقامَه، أي: لا يَعْلَمُ مَنِ استقرَّ ذِكْرُه في السموات والأرض الغيبَ إلاَّ اللهُ، فحذف الفعل والمضاف،: «فإنَّ هذا لا نظير له، وهو حذف لا دليل عليه، والمضاف يجوز أنْ يُسْتَغْنى به عَنِ المضاف إليه بشرطين؛ أنْ يكونَ مذكوراً وأنْ يكونَ معلوم الوضع مدلولا عليه لئلاَّ يلزم اللبس، وأمَّا ادّعاء شيءٍ محذوف إلى شيءٍ محذوف ثم يُضافُ المضاف إليه إلى شيءٍ آخر محذوف مِنْ غير دلالةٍ في اللفظ، فهذا مِمَّا يُصان عَنْهُ الكلامُ الفصيحُ فضلاً عَنْ كلامِ ربِّ العالَمين» (٢٤٣).

وَمِنْ ذلكَ أيضاً حَذْفُ مفعول (تركْنا) في قوله تعالى: وَتَرَكْنا عليه في الآخرين..» (٢٤٤) أي: لتَرَكْنا أمراً، وهذا المفعولُ المحذوفُ لا دليلَ على حذفِهِ في آيةٍ أُخرى عندَ ابنِ القيم (٢٤٥): لأنَّ نهج القرآن أنْ يَذْكُرَ الشيء في موضعٍ و يحْذِفَهُ في آخر، لدلالة المذكور على المحذوف، أمَّا أنْ يُحْذَفَ حذفاً مُطّرِداً وَلَمْ يُذْكَرْ في موضعٍ واحدٍ، وليس في اللفظ ما يَدُلُّ عليه، فهذا لا يَقَعُ في القرآن.

---

(٢٣٨) الفرقان: ١٧٧.

(٢٣٩) انظر الصفحة ٤٩ منْ هذا البحث.

(٢٤٠) البقرة: ١٧١.

(٢٤١) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٣٩٣/١٤، ابن قيّم الجوزية، التفسير القيم: ١٥٥، وانظر ابن تيمية، الفتاوي: ١١٠/١٤، ٧٨/١٥.

(٢٤٢) النمل: ٦٥.

(٢٤٣) انظر ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٦٤/٣.

(٢٤٤) الصافات: ٧٨، وانظر: ١٠٨، ١٠٩، ١١٩، ١٢٠.

(٢٤٥) انظر ابن قيّم الجوزية، التفسير القيم: ٤١٣ — ٤١٤.

وَمِنْ ذلك حذفُ المضافِ في قوله تعالى: «إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المُحْسنينِ» (٢٤٦) ، أي : إنَّ مكانَ رحمةِ اللهِ قريبٌ ، وهو مسلك ضعيفٌ جدّاً عندَ ابنِ القيم (٢٤٧) ، لأنَّ حذف المضاف لا يسوغ ادعاؤه مطلقاً وإقامة المضاف إليه مقامه ، لئلا يلتبس الخطاب و يفسد التفاهم . والقول نفسهِ في حذف الموصوفِ وإقامة الصفة مقامه في هذه الآية ، لأَنَّهُ يجبُ كون الصفة خاصَّةً ، وأنْ تكون مِمَّا غلب استعمالُها مِنْ غير موصوفِها (٢٤٨) .

وَمِنْ ذلكَ أيضاً أنَّهم يجيزون أنْ يقع المصدَرُ حالاً مِنْ غير تقدير مضاف أو تأو يلهِ بمشتقٍّ (٢٤٩) ، وأنَّ العامل في المعطوف أغنى عنه حرف العطف (٢٥٠) ، وأنَّ المضارع المجزومَ في جواب الأمر يعودُ إلى أنَّه في معنى الشرط مِنْ غير تقدير أداة شرط وَفِعْله (٢٥١) ، وأنَّ (كَأَنَّ) تَعْمَلُ في الظرف ؛ لأنَّها فيها معنى التشبيه (٢٥٢) ، ولم يُجَوِّزُ ابنُ القيم الجوزية (٢٥٣) أنْ تعمل معاني حروف المعاني كحروف النداء ، والتنبيه والاستهفام إلاَّ (كأنَّ) ، على أنَّ العامِلَ فِعْلٌ مقدّرٌ مفهومٌ .

و بعد فلعلَّ مذهبهم الذي يقوم على التقيُّدِ بما جاء في القرآن والسنَّة وغيرهما نصاً وروحاً يبدو بيِّنا في مسائل الحذف التي كثيراً ما يهجرونها ، ولا يلجئون إليها إلاَّ اذا كان المعنى مفهوماً يَدُلُّ على ذلك المحذوف ، أوْ كان المحذوفُ عامّاً ، لأنّ في ذِكْرِهِ حشوَا ، والقولُ نَفْسُه فيما ذهبوا إليه مِنْ إجازة بعضِ المحذوفاتِ لدليلٍ كحذفِ القسم المدلول عليه بجوابهِ وما يُتَلَقَّى به (٢٥٤)، والمُعادل الذي يَدُلُّ عليه ذِكْرُهُ في موضعِ آخر، وغير ذلكَ مِنَ المسائل

(٢٤٦) الأعراف : ٤٦ .

(٢٤٧) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢٤/٣ ، ابن قيّم الجوزية ، التفسير القيم : ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ .

(٢٤٨) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢٦/٣ ، وانظر ٢٥٤/٣ ، ابن قيّم الجوزية ، التفسير القيم ١٧ ، ٣١٦ ابن تيمية ، الفتاوي : ٤٢١/١٤ .

(٢٤٩) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٦/٣ .

(٢٥٠) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٩٤/١ .

(٢٥١) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٢٢٥/٦ ــ .

(٢٥٢) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٦٦/٢ ــ ٦٧ .

(٢٥٣) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٨٢/١ .

(٢٥٤) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٢٢٥/٦ .

التي تُعَزِّزُ بوضوحٍ هجرَهُمْ للتكلُّفِ والتأويل اللذين يُبْعِدان النصّ القرآني عَنْ ظاهِرِهِ وَعمّا عليه أهلُ السلف .

(٧) أنَّهم ليسوا متعصِّبينَ لكوفيٍّ أو بصري :

لعلَّ هذهِ المسألَة تُعَزِّزُ بوضوحٍ أنَّهم ذوو مَذْهَبٍ متميِّزٍ في مسائل العربية ، وهو مذهبٌ قَلَّما يُطالِعُنا به نحويٌّ أوْ مذهبٌ آخر مِنَ مذاهب النحو المعروفة ، فَهُمْ ليسوا وَرَثَةً لكلِّ ما تَرَكه سيبويهِ أوِ الفراء أوْ غيرُهما مِنْ نحاة المدرستين ؛ ولذلك تطالِعنا مواضِع في تصانيفهم يردُّون فيها ما ذهب إليه سيبويهِ فارسُ هذهِ الصناعة ، لأنَّ الحَمْلَ على الظاهر والبُعْدَ عنِ التكلُّفِ والتمحُّل منهَجَهُمْ ، وَلِتَتَّضِحَ المسألَةُ رأيتُ أنْ أُدَوِّنَ بعضَ المسائل وافقوا فيها البصريين وأخرى وافقوا فيها الكوفيّين ، وأخرى عَزَّزوا فيها المذهبين .

وَمِمّا وافقوا فيه الكوفيين ما يلي :

(١) أنَّ (الألف واللام) تنوب عَنِ الضمير : ذهب البصريون في هذه المسألة إلى تقدير ضمير محذوف عائدٍ في مثل قوله تعالى : «فإنَّ الجحيمَ هي المأوى» (٢٥٥) ، وقوله : «جناتِ عَدْنٍ . مُفَتَّحَةً لهُم الأبواب» (٢٥٦) ، أيْ : المأوى له ، والأبوابُ منها (٢٥٧) ، وَمَذْهَبُ الكوفيين صحيحٌ ليس كما قال بعض البصريِّين ؛ لأنَّ (أل) عوضٌ عن الضمير تغني عنه ، فهو بعيد عَنِ التأويل .

(٢) أنَّ المستثنى إذا جُعل تابعاً لما قبلَهُ يكونُ مِنْ باب العطفِ ، ذهب البصريُّون إلى أنَّ المستثنى في هذه المسألة بَدَلٌ مِنَ المستثنى منه وهي مسألَةٌ فيها تكلَّفٌ لأنَّ بَدَل البعضِ لا بُدَّ فيه مِنْ ضميرٍ يعود إلى المبدل منه (٢٥٨) ، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّهُ مِنْ باب العطف ، وهو مذهب خالٍ مِنَ التكلف عند ابنِ القيم إذا حُمِلَ المَحْمَل

(٢٥٥) النازعات : ٣٩ .

(٢٥٦) ص : ٥٠ .

(٢٥٧) انظر ابن قيّم الجوزية ، التفسير القيم : ٦٠/٣ .

(٢٥٨) انظر التفصيل في هذه المسألة في ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٦٠/٣ .

الصحيح: «وهذا مُمْكِنٌ خالٍ مِنَ التكلّف، ولا يُقال إِنَّهُ يستلزم الاشتراك في الحروف، وهو مذهب ضعيفٌ، لأنَّا نقول ليس هذا مِنَ الاشتراك في الحروف، فإنَّ (إلاَّ) للإخراج على بابها، وإنَّما سَمَّوْا هذا النوع من الإخراج عطفاً على نحو تسميتهم الإخراج بـ (بل) و (لكن) عطفاً، والاشتراك المردود قَوْلُ مَنْ يقول إنَّ (إلا) تكون بمعنى الواو..» (٢٥٩).

(٣) أنَّ المتقدِّمَ على الشرط هو الجَزاءُ لا دليله: ذهب البصريون إلى أنَّ جواب الشرط محذوفٌ وما قَبْلَ الشرط دليلٌ عليه، ومذهب الكوفيين أنَّه الجزاءُ، وهو أصَحُّ المذهبين عند ابن القيم لِبُعْدِهِ عن التكلُّف: «وهو إمَّا نفس الجزاء على أصحِّ القولين دليلاً كما تقدم تقريرهُ، وإمَّا دَالٌّ علَى الجزاءِ، وهو محذوف ...» (٢٦٠).

(٤) أنَّ التمييز يَصِحُّ أنْ يَقَعَ معرِفَةً: ذهب البصريُّون إلى أنَّ التميز لا يصحّ أن يقع معرفه، ولذلك تأَوَّلوا كلَّ ما ظاهِرُه وقوعَ التمييز فيه معرِفَة، أمَّا الكوفيُّون وابن الطراوة فأجازوا ذلك حملاً على ظاهر النص القرآني وكلام العرب، نظمهِ ونثره (٢٦١)، وَمِنْ ذلك قوله تعالى: «وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ ملَّة إبراهيم إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» (٢٦٢) على أنَّ (نَفْسَهُ) تتميز، وقوله ــ تعالى: «بَطِرت معيشتَها» (٢٦٣) وهو الظاهر عند أهل السلف لبُعْدِهِ عن التكلُّف والتأويل، جاء في (الفتاوي): (فهذهِ شواهِدُ عَرَفَها الفراءُ من كلام العرب، ومثلَهُ قوله: غَبِنَ فُلان رَأيَهُ، و بَطِرَ عيشَه، ومثل هذا قوله: «بَطرتْ معيشتَها» (٢٦٤)، أي بَطِرْتُ نَفْسَ المعيشة، وهذا معنى قول يمان بن رباب: حَمِق رأيهُ ونَفْسَهُ، ... والبصريُّون لَمْ يعرفوا ذلك، فَمِنْهُمْ مَنْ قالَ: جَهِلَ نَفْسَهُ، كما قاله ابن كيسان والزجّاج قال: لأَنَّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ الله فقدْ جَهِلَ نَفْسَهُ، لأنَّهُ لَمْ يَعْلَمَ خالِقَها. وهذا الذي قالوه ضعيفٌ، فإنَّهُ إنْ قيل إنَّ المعنى

(٢٥٩) ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٦١/٣.
(٢٦٠) ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٠٦/١، ٤٩/١ــ ٥٠.
(٢٦١) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٧٢/٤.
(٢٦٢) البقرة: ١٣٠.
(٢٦٣) القصص: ٥٨.
(٢٦٤) القصص: ٥٨.

الصحيح فهو إنَّما قال (سَفِهَ)، وَسَفِهَ فِعل لازمُ، ليس بمتعدٍّ، و (جهل) فعل متعدٍّ ...» (٢٦٥).

وَلَقَدْ حَمَلَ البصريُّون تلك الشواهِدَ التي لا تُوافِقَ مَذْهَبَهُم على زيادَة حرف التعريف فيما اقترَن بِهِ في هذهِ المسألة، أمَّاما أضيفَ فَمَحْمولٌ عندَهُمْ على التشبيهِ بالمفعول به، أوْ على نِيَّة الخافض، أي: في نفْسِهِ، في رأيِهِ، في مَعِيشَتِها.

(٥) أنَّ قولَهُ ــ تعالى ــ (مِنَ الجِنَّةِ) في قوله: «الذي يُوَسْوِسُ في صدور الناسِ مِنَ الجِنَّةِ والناسِ» (٢٦٦) ــ بيانٌ للناس، وهوَ مَذْهَبُ الكوفيين، وهوَ الصحيحُ عندَ أهل السلف في المعنى عليه، أي: يُوَسْوِسُ في صدور الناس الذينَ هم مِنَ الجنّ والناس، وموضعه نصبٌ بالخروج مِنَ المعرفة، أي: أنه لمَّا لَمْ يُصْلحْ أنْ يكونَ نعتاً للمعرفة انقطع عنها، وهو عند البصريين في موضع نصب على الحال، أي: كائنين مِنَ الجِنَّة والناس، وهو قول ضعيف عند ابن القيم؛ لأنَّه لَمْ يَقُمْ دليلٌ على أنَّ الجني يوَسْوِسُ في صدر الجني، ولأنّ فيه تقسيمَ الناسِ إلى قسمينِ، جِنَّة وناس، وهو غير صحيح، لأنَّ الشيء لا يكونَ قسيمَ نفسِه، وَعُدّ ضعيفاً أيضا، لأنَّ الجِنَّة لا يُطلَقُ عليهم اسم الناس لا أصلا ولا اشتقاقا ولا استعمالا (٢٦٧)، ويجوز أنْ يكون بَدَلاً مِنْ (شرِّ الوسواسِ) (٢٦٨)، أي: مِنْ شرِّ الجِنَّةِ والناس.

ويجوز أنْ يكونَ بياناً للوسواسِ، أوْ للذي يُوَسْوِسُ على أنَّ التقدير: مِنْ جِهَةِ الجِنَّةِ والناس، فتكون (مِنْ) ابتدائية و يتراءى لي أنَّ (من) البيانيَّة تكونُ ومجرُورها خبر لمبتدأ محذوف، أي: هُمْ مِنَ الجِنَّةِ والناسِ، أو تكونُ متعلِّقةً بفعلٍ محذوفٍ على أنَّ موضِعَها نصبٌ، أيْ: أعني، أو أُريدُ. (٢٦٩).

(٢٦٥) ابن تيمية، الفتاوي: ١٦/٥٧٠ ــ ٥٧١ وانظر ١٤/٤٤١.

(٢٦٦) الناس: ٥ ــ ٦.

(٢٦٧) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٦١٥ ــ ٦١٦، وانظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٣١١.

(٢٦٨) الناس: ٤.

(٢٦٩) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: وانظر الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/٤١٨.

(٦) عَطْفُ الاسم الظاهر المجرور على الضمير المتصل الذي في موضع جر: لقد أجاز الكوفيون هذه المسألة، وهو اختيار، أهل السلف لأَنَّ فيه حملا للنص القرآني على ظاهره، أَمَّا البصريُّون فلا يصحُّ ذلك عندهم إلا بإعادة الخافض، وَمِنْ ذلك قَوْلُهُ تعالى: «يا أيها النبيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المؤمنين» (٢٧٠)، أجاز ابنُ القيم أنْ يكونَ (مَنِ اتَّبعَك مِنَ المؤمنينْ) معطوفا على الكاف التي في محل جر بدونِ إعادة الخافض، لأنَّ الشواهد كثيرة، وشَبَهُ المنع واهية (٢٧١).

(٧) أنَّ التاء حُذِفَتْ مِنْ حائضٍ وطالِقٍ وطامِثٍ لعَدَمِ الحاجة إليها: ما مرَّ مَذْهَبُ الكوفيين، وهو اختيارُ أهل السلف؛ لأنَّ التاء دخلت للفرق بينَ المؤنث والمذكَّرِ فيما كان يلبس، ولكنَّ اللبس هنا ليس موجوداً؛ لأنَّ ما مَرَّ مِنَ الصفاتُ صفاتٌ خاصة، ومذهب سيبويهِ أنَّها مِنْ بابِ حذفِ الموصوف أي: شيء حائِضٌ، أو طامِثٌ (٢٧٢).

(٨) أنَّ الجملة الماضوية تقع حالاً بدون (قدْ): ذهب البصريون إلى أنَّ هذه المسألة لا تَصِحُّ إلاَّ على نِيَّةِ (قَدْ)، أمَّا الكوفيون فالمسألة عندهم جائزَةٌ مِنْ غيرها، وهو قول أهل السلف أيضا (٢٧٣). ومِنْ ذلكَ قوله تعالى: «أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أنْ تكونَ له جَنَّةٌ مِنْ نخيلٍ وأعنابٍ تجري مِنْ تَحْتِها الأنْهارُ لَهُ فيها مِنَ كُلِّ الثمراتِ وأصابَهُ الكِبَرُ...» (٢٧٤).

(٩) إجازَةُ إضافة الصفة إلى الموصوف: أَجازَ الكوفيُّون ذلك، أَمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ الشيء لا يُضافُ إلى مرادِفِهِ أو نعته أو منعوته، وما جاء ظاهِرُه على ذلك محمولٌ عندَهُم على حَذْفِ مضاف (٢٧٥)، وهو مذهَبٌ لا يُصارُ إِلَيْهِ عند ابن تيمية؛ لأنَّه لا

---

(٢٧٠) الأنفال: ٦٤.

(٢٧١) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٩١ ــ ٢٩٢، وانظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن ا الكريم: ٧٢٠.

(٢٧٢) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٣/٢٦ ــ ٢٩.

(٢٧٣) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ١٦٥، وانظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٤٨.

(٢٧٤) البقرة: ٢٦٦.

(٢٧٥) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٦٠، ٥١٩.

دليلَ على المضاف المحذوف، ولا يَخْطُرُ بالبالِ؛ ولأنَّ في القرآن أكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ يُعَزِّزُ مذهَبَ الكوفيّينَ الذين حملوا النصَّ على الظاهر (٢٧٦).

(١٠) أنَّ العامِلَ في بابِ التنازع، يَجوز أنْ يعمَلَ في معمولين على مذهب الفراء: ذَهَبَ البصريُّون إلى أنَّ العامل الثاني لقربه، وذَهَبَ الكوفيُّون إلى أنّه الأول، لأنّه المُصدّرُ به، وأجازَ الفرَّاء (٢٧٧) أنْ يعمل فيه العامِلان إن استويا في طلب المرفوع وكان العطف بالواو، وهو اختيار ابنِ تيمية لِبُعْدِهِ عَنِ التكلُّفِ؛ ولأنَّ فيه حملاً على الظاهر (٢٧٨).

وَمِمَّا وافقوا فيه البصريّين حملاً على مذهبهم المشار إليه ما يلي:

(١) أنَّ الحروفَ لا يحل بعضها محلَّ بعضٍ؛ لأنَّ الأولى عندهم أنْ يُضَمَّنَ فِعْلٌ معنى آخر: ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الحروفَ يُضَمَّنُ بعضُها معنى بعضٍ؛ لأنَّ في القرآن شواهِدَ كثيرةً، وذهب البصريون إلى أنَّ هذه المسألة تكون في الفعل لا في الحرف (٢٧٩)، وهو الصحيح عند أهل السلف، وَمِمَّا حُمِلَ على هذه المسألة عندهم مِنَ القرآن الكريم قَوْلُه تعالى: «وَ يَذْرَؤُكُمْ فيه» (٢٨٠) على أنَّ الفعل مُضَمَّنٌ معنى (يُنْشِئُكُمْ)، وعلى المذهب الكوفي تكون (في) بمعنى الباء (٢٨١). وقوله تعالى: «هذا صِراطٌ عليَّ مستقيم» (٢٨٢) على أنَّ المعنى: صراط مُوصِلٌ إليَّ، وهو الأشبه بطريق السلفُ عند ابن القيم (٢٨٣) أو يجوزُ أنْ يكونَ حرفُ الجر بمعنى (إلى) كما

(٢٧٦) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٤٨٠/٢٠، وانظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٥/١.

(٢٧٧) انظر خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٣١٩/١ــ، السيوطي، همع الهوامع: ١٢٧/٥، أبو البركات بن الأنباري، البيان في إعراب القرآن: ١١٦/٢، أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٢/٢، الشهاب، حاشية الشهاب: ١٣٦/٦، أبو حيَّان، البحر المحيط: أبو القاسم الزمخشري، الكشاف: ٤٩٩/٢، أبو العباس المبرد، المقتضب: ١١٢/٣، ٧٢/٤، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣/١.

(٢٧٨) انظر بن تيمية، الفتاوي: ١٧٥/١٤ــ ١٧٨، وانظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ١٥/٣، ٢١٨/١ــ ٢١٩.

(٢٧٩) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٤٥ــ ١٢٦٠.

(٢٨٠) الشورى: ١١.

(٢٨١) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٤٢٢.

(٢٨٢) الحجر: ٤١.

(٢٨٣) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ١٥، وانظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٧٣/٢، وانظر أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٧٨١/٢، الشهاب، حاشية الشهاب: ٢٩٤/٥.

مرَّ، وقوله و يتراءى لي أنَّ (على) شبه الجملة صِفة لـ (صِراطٌ) أي : مُسْتَقِرٌّ عليَّ ، على أنَّ المعنى مُوْصِلٌ إليَّ، فيكون المحذوف كوناً خاصًّا لا كوناً عامًّا ، و يُمْكِنُ أنْ يكونَ التقدير: دليلٌ عليَّ . ويجوز أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على المعنى ، أي : صِراطٌ استقامَتُهُ عليَّ ، على أنَّ (الجار والمجرور) يتعلق بـ (مُسْتَقيمٌ) ، وهي مسألَةٌ يُمْكِنُ حملُ تقديرِ ابن القيّم عليها .

وقَوْلُهُ ــ تَعالى ــ : «سمّاعونَ للكذِب سمّاعون لقوم آخرين» (٢٨٤) على أنّ السماع مضمّنَ معنى القبول عند ابن تيمية (٢٨٥) . وقوله ــ تعالى : «لَقَدْ ظَلمَك بسؤال نَعْجَتِك إلى نعاجه» (٢٨٦) «ونَصَرناه مِنَ القوم الذين كَذَّبوا بآياتنا» (٢٨٧) ، و «واحْذَرْهُمْ أنْ يفتنوكَ عَنْ بعضِ ما أَنْزَلَ الله إليك» (٢٨٨) ، والتضمينُ يُغْني عند ابْنِ تيمية (٢٨٩) ، على مذهب البصريين ، عَمّا يتكلّفه الكوفيون مِنْ دعوى الاشتراك في الحروف (٢٩٠) .

ولَعَلَّ ما ألجأهم إلى اختيار المذهَبِ البصري أنَّ تضمينَ الفعل بالفعل ليس محصورا في باب التعدية بواسطة ، بل يشمل تلك الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين صريحين ، والأفعال التي تُعَلَّقُ عَنِ العمل ، وغير ذلك .

(٢) أنَّ البدل ليس على نيّة إعادة العامل : لقد عَدَّ ابن القيم الجوزية مذهَبَ مَنْ يَحْمِلُ البدل على نِيَّةِ تكرار العامل ــ ضعيفا ؛ لأنَّ الظاهِر عنده مذهب سيبويهِ مِنْ حيثُ كونُ العامل فيهما واحداً ، وهو بعيدٌ عَنِ التأويل والتقدير (٢٩١) .

---

(٢٨٤) المائدة : ٤١ .

(٢٨٥) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٤٥٢/١٤ وانظر شاهدا آخر: ٢١٣/١٥ ــ ٢١٥ ، ٢٤٢/١٣ ، وانظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٧٠/٣، ٢١/٢ ، ٥٧ .

(٢٨٦) ص : ٢٤ .

(٢٨٧) الأنبياء : ٧٧ .

(٢٨٨) المائدة : ٤٩ .

(٢٨٩) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ١٢٣/٢١ .

(٢٩٠) انظر: ابن تيمية ، الفتاوي : ١٢٣/٢١ ، وانظر شاهدا آخر، الفتاوي : ١٠١/١٦ ، ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٤٩/٣ .

(٢٩١) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١٩٦/٤ ، وانظر الصفحة ٤٨ من هذا البحث .

(٣) أنَّ الجار والمجرور والظرف (الظرف) الواقِعَ خبَراً أو حالاً أو صِفَة، أو مفعولاً ثانيا — يتعلَّق باسمِ فاعلٍ لا بفعل (٢٩٢)؛ لأنَّ الأصل فيما مَرَّ أَنْ يكونَ مفرداً؛ ولأنَّ الفعل يدلُّ على الزمان، والجار والمجرور لا تَعَلُّقَ له به، و يتراءى لي أنَّ الاختيار يعود أيضا إلى أنَّ تقدير جملة فيه تكلُّفٌ، فالاكتفاء بعدم التعلُّق أولى وأظهر.

(٤) أنَّ الاسمُ مُشْتَقٌّ مِنَ السمو: ذهب البصريُّون إلى أنَّ الاسم مشتَقٌّ مِنَ السموِّ، أمَّا الكوفيُّون فهو مشتق عندهم مِنَ الوَسْمِ، والصحيحُ مذهب البصريِّين عند ابن تيمية (٢٩٣): لأنَّ المعنى عليه.

(٥) أنَّ مصوّغ الابتداء بالنكرة لعطف موصوف آخر عليها غير مستقيم: ذهب سيبويه إلى تقدير خبر في قوله تعالى: «طاعَةٌ وقولٌ معروفٌ» (٢٩٤) أي: طاعَةٌ أَمْثَلُ وقولٌ معروفٌ أشبَهُ وأجْدَرُ، وهو أولى عند ابن القيم الجوزية (٢٩٥) مِنْ كون مسوِّغ الابتداء عَطْفَ الموصوف عليه؛ لأنَّ تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه، و يتراءى لي أنَّ للمعنى دوراً في هذا الاختيار.

و يتراءى لي أنَّ مذهب السلف في النحو واللغة حملاً على ما مرَّ أقرَبُ إلى المذهب الكوفي مِنْ حيثُ الحَمْلُ على الظاهر وهجرُ التكلُّفِ والتأويلُ؛ لأنَّ الكوفيين ليسوا عبدَةً للأصل النحويّ في كثيرٍ من المسائل، وهي مسألَةٌ توافق المذهب السلفي كما مر.

وتطالِعُنا بعضَ المسائل يَكْتَفي فِيها أَهْلُ السلف بذكر المذهبين، وَمِنْ ذلك المنصوبُ في باب الاشتغال، فهو إمَّا أَنْ يكونَ بفعل محذوف وجوباً يُفَسِّرهُ المذكور وإمَّا أَنْ يكون منصوبا بالفعل المذكور، و يتراءى لي أنَّ المذهب الكوفيَّ أَقَلُّ

---

(٢٩٢) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٣٨/٣، وانظر السيوطي، همع الهوامع: ٢١/٢ — ٢٣، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر — بيروت، ١٣٧٨ هـ — ١٩٦٧م: ٤٩.

(٢٩٣) انظر ابن تيمية، الفتاوي: ٢٠٧/٦ — ٢٠٩.

(٢٩٤) محمد: ٢١.

(٢٩٥) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٥٠/٢، وانظر: ١٨٥/١، ٦٩/٢، ٤٠/٣، ٥٤/٢.

تكلُّفاً (٢٩٦) . وَمِنْ ذلك أنَّ أصْلَ المشتقَّات إمَّا أنْ يكونَ الفِعْلَ على المذهب الكوفي وإمَّا أنْ يكونَ المَصْدَر على المذهب البصريّ (٢٩٧) . وَمِنْ ذلك أنَّ الضمير بَعْدَ (لولا) إمَّا أنْ يكون في موضع جرٍّ على مذهب سيبويهِ وإمَّا أنْ يكونَ في موضِع رفعٍ على أنَّ في الكلام وَضْعَ ضميرِ النصب مَوْضِعَ ضميرِ الرفع (٢٩٨) .

(٧) المسائل النحويَّةُ واللغوية التي يمكن أنْ يكون قصبُ السبق فيها بأيديهم أو بأيدي نَفَرٍ قليلٍ :

لقد رأيْتُ أنْ أُدَوِّن ما وصلت إليْهِ يدي مِنْ هذهِ المسألة لِيَزْدادَ مَذْهَبُهُمْ النحويُّ وضوحا وإشراقا ، وليستويَ على سوقه ، ولعلَّ هذهِ المسائلَ اللغوية والنحوية التي سَنُدَوِّنُها فيما بعدُ تُعَدُّ امتداداً لمذهبهم الذي يقوم علي التَقَيُّد بما جاء في القرآن الكريم والحديثِ النبويّ الشريف وما رُوِي عنِ الصحابة والتباعين وتابعيهم نَصاً وروحاً ، فمذهبم فيها يُقوم على التيسير والسهولة والحمل على الظاهر الذي يدور في فلك المعنى الذي يَذْهَبون إليه ولعلَّ أهَمَّها ما يلي :

(١) أنَّ (كُلّ) إذا قُطِعَتْ عَنِ الإضافة يكون لها الصدر : وأنَّها إذا أُضيفَتْ وجَبَ الإخبار عنها بمفرد : ذهب ابنُ القيّم (٢٩٩) إلى أنَّ (كُلّ) إذا أُضيفَتْ الى ما بَعْدَها لفظاً وَجَبَ أنْ يكونَ خَبَرُها مُفْرَداً ، لأنَّ الأصل إضافَتُها إلى النكرة المفردة ، ولعلّ السبَبَ في ذلك يعودُ إلى اقتضاءِ الإحاطة ، ولا تَصِحُّ إضافَة (كلّ) إلى معرفَةٍ حملاً على ما مرَّ إلاَّ في الابتداء ، لأنّ الخبر في هذه المسألةِ يكونُ بلفظ الإفراد تنبيها على أنَّ الأَصلَ الإضافَةُ إلى نكرة ؛ ولذلك يُعَدُّ قَوْلُنا ضَرَبْتُ كلَّ القوم ، أَوْ : ضَرَبْتُ كُلَّ إخْوَتِكَ — أقَلَّ حسناً مِمَّا مرَّ.

---

(٢٩٦) انظر ابن قيّم الجوزية ، التفسير القيم : ٤٨٤ ، وانظر د . عبد الفتاح أحمد الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٥٣٠ .

(٢٩٧) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١/٣٠ ، ابن تيمية ، الفتاوي : ١٧/٢٣١ .

(٢٩٨) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٣/٥٥ .

(٢٩٩) انظر ابن قيّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ١/٢١٣ — ٢١٥ .

وَمِنَ الاضافة إلى المعرفة حملاً على ما مرَّ قَوْلُنا : كُلِّ إخوتك ذاهِبٌ ، وَمَنْ ذلك قوله عليه السلام : «كُلُكُمْ راعٍ وَكُلُكم مسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (٣٠٠) ، وقولُ عمرُ بن الخطاب : «كُلُّكُمْ يَجِدُ ثوبين» (٣٠١) ، وقَوْلُهُ تعالى : «كُلُّ مَنْ عليها فان» (٣٠٢) ، «إنَّ كُلَّ مَنْ في السموات والأرضِ إلاَّ أتى الرحمن عبدا» (٣٠٣) أمَّا قوله تعالى : «كُلٌّ يَعْمَلُ على شاكلته» (٣٠٤) ، وقوله «وَكُلٌّ كَذَّب الرسل» (٣٠٥) فَمِنْ باب أنَّ فيهما قرينَةً تقتضي تخصيصَ المعنى بهذا اللفظ دونَ غيرِهِ ، فالآية الأولى وَرَدَ قَبْلَها ذِكْرُ فريقين مختلفين ، فريقٌ مُؤْمن وَفَريق ظالم ، فَلَوْ جَمَعَهُم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف ، فيكونُ الإفراد أدَلَّ على المعنى المراد ، أمَّا الآية الثانية فَقَد ذَكَرَ قَبْلَها قروناً وأمماً ، وَخَتَمَ ذِكْرَهُمْ بذكر قوم تُبَّع ، فلو قيل : كُلٌّ كَذَّبوا لَتوُهِّمَ أنَّ الإخبار عَنْ قوم تُبَّع خاصة ؛ لأنَّ كلاً غيرَ المضافه تعتمد على أقرب المذكورين منها : فالإفراد يدلُّ على أنَّ المراد كُلُّ فريقٍ منهم ، ومن ذلك قوله تعالى أيضا : «كُلٌّ آمَنَ بالله» (٣٠٦) .

وَذهب ابنُ القيم أيضاً إلى أنَّ كُلًّا إذا قُطِعَتْ عَنِ الإضافة حَقُّها الصدارَةُ ، فَيَتأَخَّرُ خَبَرُها عنها ، أوْ عامِلُ النصب فيها إذا كانَ فِعلا ، أوْ ما يَتَعلّق بِهِ مَجْرورُها ، وَمِنْ ذلك قَوله تعالى ـ : «وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحسنى» (٣٠٧) . وَ يصبحُ تقديمُ الفعل العامل فيها إذا كانت مُفْرَدَةً منصوبَةً ، ولعلَّ السبب يعودُ إلى أنَّ تقديمَ العامِلِ عليها يَقْطَعُها عَنِ المذكورِ قَبْلَها في اللفظ ، فإذا قُطِعَتْ لَمْ يكن لَها شيء تَعْتَمِدُ عليه قَبْلَها ولا بعدها (٣٠٨) .

---

(٣٠٠) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٣/١ .
(٣٠١) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٣/١ .
(٣٠٢) الرحمن : ٢٦ .
(٣٠٣) مريم : ٩٣ .
(٣٠٤) الاسراء : ٨٤ .
(٣٠٥) ق : ٢٤ .
(٣٠٦) البقرة : ٢٨٥ .
(٣٠٧) الحديد : ١٠ .
(٣٠٨) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٢/١ ــ ٢١٥ .

(٢) أنَّ عطف المترادفات لا يصح أَنَّ يُحْمَلَ القرآنُ الكريمُ عليهِ كما مرَّ [٣٠٩] .

(٣) أنّ أَمْ المتصلة يجوزُ أنْ تَسْبَقَ بـ (هل) : ذكر النحويُّون أنَّ (أمْ) المتصلة إمَّا أن تتقدَّمَ عليها همزةُ التسوية وإمَّا همزةٌ يُطْلَب بها و بـ (أَمْ) التعيين [٣١٠] ، ولا يصح عندهم أنْ تتقدَّمَ عليها هَلْ أوْ متى أو كيفَ ، وأجاز ابنُ القيم أنْ تُسْبقَ بـ (هل) : «وإنْ [سائلُ] [٣١١] : هَلْ عنده زيدٌ أوْ لا ، ثم استأنَفْتَ سؤالا آخر: هل عندَكَ عمروٌ أم لا ؟ فتأمَّلْهُ فإنَّهُ مِنْ دقيق النحوِ وفقهه ، ولذلك سُمِّيَتْ مُتَّصِلَةً ؛ لإتصال ما بعدَها بِما قبلَها ، وَكَوْنِهِ كلاماً واحِداً ، وفي السؤال بها معادَلَةٌ وتسوية ....» [٣١٢] . وذهب المالقي إلى أنّه لا يُشْترط أنْ تتقدَّمها الهمزة ، بل يجوز أنْ تتقدَّمها (هل) إذا وقع الاستفهام عَنْ كلِّ جملةٍ ، وإنْ كان المعنى المعادلة كقول علقمة بن عبده [٣١٣] :

هل ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مكتوم أم حبلُها إذْ نأتكَ اليومَ مصرومُ

لأنَّ المعنى : أيُّ هذين كان [٣١٤] .

(٤) أنَّ الميم ، المشدّدة في (اللهُمَّ) زيدت للتعظيم والتفخيم : ذهب البصريون إلى أنَّ الميم المشدَّدة في هذه المسألة عِوَضٌ منْ حرف النداء ، ولذلك لا يصحُّ الجمع بينهما في اختيار الكلام ، أمَّا الكُوفيُّون فذهبوا إلى أنَّها عِوَضٌ مِنْ جملةٍ محذوفة ، أي : يا اللهُ أمنّا بخيرٍ ، فَحُذِفَ الجار والمجرور والمفعولُ به ، ثمَّ حُذِفَتْ همزةُ الاستفهام تخفيفا

(٣٠٩) انظر الصفحة ٢٢ من هذا البحث .

(٣١٠) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢٠٤/١ ، المرادي ، الجنى الداني : ٢٢٥ ، ابن هشام الأنصاري ، مغنى اللبيب : ٦١ ، أبو العباس المبرد ، المقتضب : ٢٨٦/٣ ، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزه العلوي ، ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، م : ٢ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت : ٣٣٣/٢ ، علي بن محمد الهروي (ت : ٤١٥ هـ) ، الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧١ م : ١٣١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٩٧/٨ ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ، ابن سيده (ت : ٤٥٨ هـ) ، المخصص في اللغة م : ٨ ، ج : ١٧ تحقيق الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود ، بولاق ، ١٣١٨هـ : ٥٤/١٤ .

(٣١١) يتراءى لي أنَّ قبل ما بين الحاصرتين سقطا ، أي : وإنْ أنت سائِلٌ .

(٣١٢) ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢٠٤/١ .

(٣١٣) انظر علقمة بن عبدة الفحل (ت : ٢٠ ق م) ، ديوان علقمة بن الفحل ، تحقيق الصقال ـ الخطيب ، حلب ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م : ٥٠ ، الهروى الأزهية في علم الحروف : ١٣٧ ، ابن الشجري ، الأمالي الشجرية : ٢٣٤/٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٥٣/٨ ، البغدادي ، خزانة الأدب : ٥١٩/٤ .

(٣١٤) انظر المالقي ، رصف المباني : ٩٤ .

لكثرة الاستعمال، وعليه فيصح الجمعُ بينهما. وفي الانتصار لأحد المذهبين كلامٌ مبسوط في مظانِّه (٣١٥). وذهب أهلُ السلف إلى أنَّ الميم المشدَّدةَ للتعظيم والتفخيم: «وقيل زيدت الميمُ للتعظيم والتفخيم كزيادتِها في (زُرْقُم) لشديد الزرقة، و (ابنمُ) في ابن. وهذا القول صحيحٌ، ولكنْ يحتاج إلى تتمة، وقائله لحظ معنى صحيحاً لا بُدَّ مِنْ بيانه وهو أنَّ الميم تدل على الجمع وتقتضيه، ومخرجها يقتضي ذلك، وهذا مطرد على أصل من أثْبَتَ المناسبة بين اللفظ والمعنى، كما هو مذهب أساطين العربية... وإذا عُلِمَ هذا مِنْ شأن الميم فهم قد ألحقوها في آخر الاسم (اللهُمَّ) الذي يسألُ العبدُ به ربَّه ــ سبحانه ــ في كل حاجة، وكلِّ حال إيذانا بجمع أسمائه ــ تعالى ــ وصفاته ــ فإذا قال السائل: اللهُمَّ، إنِّي أسألك كأنَّه قال: أدعو اللهَ الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى بأسمائه وصفاته، فأتى بالميم المؤذنة بالجمع في آخر هذا الاسم....» (٣١٦). وقيل إنَّ هذه الميم هنا بمنزلة الواو والدالة على الجمع، فهي مِنْ مخرجها (٣١٧). وهو قول ابن تيمية أيضا: «وجاءت الميمُ في مثل (اللهُمَّ) (إشعارا) (٣١٨) بجميع الأسماء، وذلك لأنَّ حرف الشفة لما كان جامعا للقوة مِنْ مبدأ مخارج الحروف إلى منتهاها بمنزلة الخاتم الآخر الذي حوى ما في المتقدم وزيادة كان جامعا لقوى الحروف...» (٣١٩). و يتراءى لي أنَّ الميم في لفظة (الوهيم) العبرية تعزِّز المذهبَ السلفي، وقيل إنَّ هذه اللفظة مِنْ باب جمع المذكر السالم، وهي جمع (إلْوَه)

أي: الآلهة، ولقد استُعْمِلَتْ هذهِ اللفظة هكذا في جاهلية العبريِّين، وَشِرْكِهِمْ قبل أنْ يُبْعَثَ فيهم موسى بالتوحيد، ثُمَّ أصبَحَتْ فيما بعدُ علماً لله الواحد الأحد.

(٣١٥) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٠٢، أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ١٦/٢، المالقي، رصف المباني: ٣٠٥.

(٣١٦) ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢٠٢ ــ ٢١٠.

(٣١٧) انظر ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٢١٠.

(٣١٨) في الأصل (إشعار).

(٣١٩) ابن تيمية، الفتاوي: ٢٢٤.

و يتراءى لي حملا على ما مرَّ إنَّه جَمْعٌ مُسمًّى به كَقَوْلنا : عابِدين أَوْ خالدينَ علماً لرجُلٍ ، وهي مسألة تعزِّز ما أشَرْنا إليه مِنْ حيثُ التضخيم والتعظيم ، لأنّها في حقّ الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ .

(٥) أنَّ مِنْ معاني الكاف التعليل : لقد أَثْبَتَ هذا المعنى قومٌ مِنَ النحاة وغيرهم ، ونفاه الأكثرون (٣٢٠) ، وهي عند ابن القيم الجوزية (٣٢١) يجوز أنْ تأتي للتعليل : «فإنّ كاف التشبيه تتضمَّنُ نوعاً من التعليل ، كقوله : (وَأَحْسِن كما أَحْسَنَ اللهُ إليك) (٣٢٢) ، وقوله : (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ...) (٣٢٣) ، والذي حسنَّ اجتماع التعليل والتشبيه الإعلامُ بأنَّ الجزاء من جنس العمل في الخير والشر ...» (٣٢٤) .

(٦) أنَّهم لا يُجيزون القلبَ المكانيَّ ، لأنَّ الأصل عدمُ القلب : القلب المكاني في العربية ظاهرة تضيع في العربية الفصيحة في النظم والنثر، في القرآن الكريم وقراءاته السبعية وغير السبعية ، وهي مسألة قد أفردنا لها مصنفا خاصا (٣٢٥) ، وللنحويين في هذه الظاهرة مواقف مختلفة ، فمنهم المجيز ومنهم المانع ، أمَّا أهل السلف فلم يطالعني أحدُهم حَمَل الآية أو القراءة على هذه الظاهرة ، ولذلك ينكر ابن القيم الجوزية أنْ يكون الناس مقلوباً من (أنس) على أنَّ أصله كما يتراءى لي (أَنَس) ، فَقُدِّمتِ العين (النون) على الفاء (الهمزة) ، ثم خُفِّفَت الهمزة بحذفِها ، فيكون وزنه (عَفَل) ، جاء في التفسير القيم : «والإنس والإنسان مشتقٌّ مِنَ الإيناس ، وهو الرؤية والإحساس ... والناس فيه قولان : أحدهما : أَنَّهُ مقلوبٌ مِنْ (أنس) والأصل عدم القلب ، والثاني وهو الصحيح : أَنَّهُ مِنَ النَوس ، وهو الحركة المتتابعة ، فسمي الناس ناسا للحركة الظاهرة ... وأصل ناس نَوَسٌ ، تحرَّكت الواو، وقبلها فتحة ، فصارت

(٣٢٠) انظر ابن هشام الأنصاري ، مغنى اللبيب : ٢٣٤ ، المرادى ، الجنى الداني ، أبو حيان ، البحر المحيط . ١/٤٤٤ ، ٢/٩٧ .

(٣٢١) انظر ابن قيِّم الجوزية ، التفسير القيم : ٢٣٦ .

(٣٢٢) القصص : ٧٧ .

(٣٢٣) البقرة : ١٥١ .

(٣٢٤) ابن قيِّم الجوزية ، التفسير القيم : ٢٣٦ .

(٣٢٥) هو ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها .

ألفا، هذان هما القولان المشهوران في اشتقاق الناس. وأما قولُ بعضهم إنَّه مِنَ النسيان، وسمِّي الإنسان إنسانا لنسيانه... فليس هذا القول بشيء، وأين النسيان الذي مادته (نسي) إلى الناس الذي مادته (نوس)؟ وكذلك أين هو من الإنس الذي مادته (أنس)؟» (٣٢٦). وإذا عَدَدْناه مِنْ (نسي) كان وزنه (فَلَعاً)، على أنَّ اللام قُدِّمَتْ إلى موضع العين، فصار نَيَسا، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (٣٢٧)، ولعلَّ أهل السلف في هذه المسألة يدورون في فلك مذهبهم من حيثُ التقيُّد بظاهر ما في القرآن والحديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وتابعيهم نصاً وروحا، ولست أوافقهم في هذه المسألة، لأنَّ هذه الظاهرة تشيع في العربية، وفي القرآن قرءاتٌ سبعية وغيرها يمكن عدُّها من باب القلب.

(٧) أنَّهم لا يُجيزونَ عطف الخبر على الطلب لتنافرهما: لقد ذكر السيوطي (٣٢٨) أنَّ عطف الخبر على الإنشاء وعكسه منعه البيانيون وابن مالك وابن عصفور وجوَّزه الصفار وجماعة. والكلام محمول عند المانعين على تقدير قول عامل في الطلب، وهو مذهب أهل السلف، ولعل السبب في ذلك يعود أيضا إلى مذهبهم المشار إليه، لأنهم لا يجيزون مثل هذا التنافر في كلام الله تعالى (٣٢٩).

(٨) إجازة حذف العائد المنصوب في جملة الخبر: للنحويين في هذه المسألة مذاهب:

(أ) أنَّه لا يجوزُ حذفُ العائد مطلقا.

(ب) أنَّه يجوزُ حذف العائد المنصوب بفعل متصرف، وهو قليل، وهو قول ابن أبي الربيع.

(جـ) أنَّهُ يُحْذَفُ بكثرةٍ، وهو قول هشام من الكوفيين. وذهب الفراء إلى أنَّه يجوز حذفه بقيد كون المبتدأ اسم استفهام أو كلا، أو كلتا أو كلاً. وقيل إنَّ ذلك

(٣٢٦) ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٦١٦.

(٣٢٧) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢٤/١.

(٣٢٨) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٢٧٣/٥، ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب: ٦٢٧ــ ٦٣٠.

(٣٢٩) انظر ابن قيِّم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢٥/١، ابن قيِّم الجوزية، التفسير القيم: ٣٩٧ــ ٤٠١.

مقيَّدٌ بكون المبتدأ مما له الصدارة . وأجاز الكسائي حذف المنصوب بفعل جامد كقولنا : أبوك ما أحسَنُ بأي : ما أَحْسَنَهُ . وقيل إنَّهُ يجوز حذف المنصوب بالمشتق . وذهب السيوطي إلى أنَّ المختار حَذْفُهُ بقيد وجود دليل ، وألاّ يؤدي حذفُهُ إلى رجحان عَمَلِ عاملٍ آخر (٣٣٠) أمّا أهل السلف فقد أجازوا المسألة مِنْ غيرِ قَيْدٍ قياسا على ما في القرآن من هذه المسألة ، ومن ذلك قراءة ابن عامرٍ : «وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى» (٣٣١) ، أي ، وَعَدَهُ الله (٣٣٢) ، وقوله : «ماذا يَسْتَعْجِلُ منه المجرمون» (٣٣٣) ، أي : ماذا يستعجله في أحد التأويلات (٣٣٤) ، جاء في التفسير القيم : «أنشده (٣٣٥) برفع كُلٍّ ، واستقبحه لحذف العائد مِنَ الخبر ، وغَيْرُ سيبويهِ يمنعه مطلقا ، و يَنْشِدُ البيت منصوبا .... فهذا يدل على أنَّ حذف العائد جائز ، وأنَّهُ غير قبيح ...» (٣٣٦) ، ولعلَّ ما ذهب إليه ابنُ القيِّم أصحُّ ما فيها ، لأنَّ الحمل على ظاهر القراءات يعزِّزها ، ولأنَّ التأويل لا يُصار إليه الاّ عند استعصاء الحمل على الظاهر (٣٣٧) .

---

(٣٣٠) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٥/٢ ، خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : ١٦٤/١ .

(٣٣١) النساء : ٩٥ ، الحديد ١٠ .

(٣٣٢) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٦/١ ، وانظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٦٤٧ ، أبو حيان النحوي ، البحر المحيط : ٢١٩/٨ ، مكي بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن : ٣٥٧/٢ ، أبو البركات بن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٢٠/٢ ، الشهاب ، حاشية الشهاب : ١٥٥/٨ .

(٣٣٣) يونس : ٥٠ .

(٣٣٤) انظر ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٦/١ ، وانظر أبو البقاء العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٤١٥/١ ، أبو حيَّان النحوي ، البحر المحيط : ١٦٧/٥ ، الشهاب ، حاشية الشهاب : ٣٥/٥ ، القرطبي ، تفسير القرطبي : ٣٥٠/٨ ، ومكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن : ٣٨٤/١ ، أبو جعفر الطوسي ، التبيان في تفسير القرآن : ٣٩٠/٥ ، السيوطي ، همع الهوامع : ١٦/٢ ، ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٦٤٧ .

(٣٣٥) الشاهد هو:

أَصْبَحَتْ أمُّ الخيار تَدَّعي عليَّ ديناً كلُّه لم أصنعِ

انظر: سيبويه ، الكتاب : ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٤٦ ، البغدادي خزانة الأدب : ١٧٣/١ ، ابن الشجري ، الأمالي الشجرية : ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٢٦٥ .

(٣٣٦) ابن قيِّم الجوزية ، بدائع الفوائد : ٢١٦/١ .

(٣٣٧) انظر في هذه المسألة : د . عبد الفتاح أحمد الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٢٧٦ ــ ٢٧٨ ، ٤٧٨ ، ــ ٤٨١ .

(٩) أنَّ الخبر المشتق لا ضرورة إلى إضمار ضمير فيه : ذهب ابن القيم إلى أنَّ الخبر المشتق لا ضرورة إلى ربطه بضمير، لأنه نفس المبتدأ ، فالمخاطب يَعْرِفُ أنَّ الخبر مسنَدٌ إلى المبتدأ مِنْ غيره ، والجالب للضمير عنده هو كونه فيه معنى الفعل (٣٣٨) ، و يتراءى لي أنَّ ما ذهب إليه ابنُ القيِّم قريبٌ مما ذهب إليه ابن مضاء وغيره . من حيث إنَّ الصفة المشتقة تدلُّ على صاحبها وعلى الاسم ، فلفظة ضارب تدل على الضرب وفاعل الضرب ، على الرغم مما ذهب إليه مِن استتار الضمير في المشتق لعمله عَمَل الفعل (٣٣٩) .

(١٠) أنَّ الحال لا يشترط فيها أنْ تكونَ وصفاً مشتقاً (٣٤٠) .

(١١) أنَّ (لَوْ) يجوز فيها أنْ تقعَ حرفا مصدرياً : أجاز ابنُ تيمية أَنْ يُسْبَكَ مِنْ (لو) وما في حيزها مصدرُ مُؤَوَّلُ (٣٤١) ، وهي مسألة لم يذكرها أكثر النحويين ، وَمِمَّنْ أجازها ابنُ مالكٍ وأبو علي الفارسي والفراء والتبريزي وأبو البقاء العكبري ، ولعلَّ أكثر وقوعها حرفاً مصدرياً مقيَّدٌ بكون (ودَّ) أو (يَوَدُّ) عاملا في المصدر المؤول منها ومِمَّا في حيِّزها (٣٤٢) .

(١٢) أنَّ (ما) في (طالما) و (قلَّما) وغيرهما مهَيِّئةٌ لدخول ما قبلها على ما بعدها (٣٤٣) .

(١٣) أنَّهُ لا يُشْتَرَط في الشرط التعليق الوعدي والمستقبلي ، بل يجوز التعليق الخبري أيضا (٣٤٣) .

(٣٣٨) انظر ابن قيِّم الجوزيَّة ، بدائع الفوائد : ٣٦ — ٣٧ .

(٣٣٩) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٠١ .

(٣٤٠) انظر الصفحة ٣٥ من هذا البحث .

(٣٤١) انظر بن تيمية ، الفتاوي : ٣٤٩/٤ .

(٣٤٢) انظر: ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، شرح التسهيل ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، مكتبة الانجلو المصرية — القاهرة : ٢٥٦/١ — ٢٥٧ ، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٣٧٣/٤ ، ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٣٠٥ — ٣٥١ ، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون من أول القرآن إلى نهاية المائدة ، رسالة لنيل درجة الدكتوراة ، إعداد محمد أحمد الخراط ، إشراف الدكتور محمود فهمي حجازي جامعة القاهرة ، ورقة : ٤٧٨ ، أبو حيان النحوي ، البحر المحيط : ٣٤٨/١ .

(٣٤٣) انظر الصفحة : ٤٣ من هذا البحث .

(١٤)أنَّ الكلمة في مصطلحهم ما دلَّ على جُمْلَةٍ مفيدة : الكلمة اصطلاحا هي لفظ مستقلٌّ دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا ، أو هي قول موضوع لمعنى مفرد (٣٤٤) ، وهي لُغَة الجملة أو الجُمَلُ المفيدة ، ولعلَّ ما يعزّز ذلك قوله تعالى : « كلا إنَّها كَلِمَةٌ هو قائلُها » (٣٤٥) ، وهذه الكلمة هي قوله تعالى : « ربِّ ارجعونِ لعلّي أعمَلُ صالِحاً فيما تَرَكْتُ » (٣٤٦) ، وقوله تعالى : « وكَلِمَةُ اللهِ هي العليا » (٣٤٧) ، وهذه الكلمة هي : لا إلَهَ إلاَّ اللهُ . ومن ذلك قوله عليه السلام : «إنّني لأعلم كَلِمَةً لو قالها لَذَهَبُ عنه ما يَجِدُ ، لو قال : أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطان الرجيم .. » (٣٤٨) ، وقوله : « استحللتم فروجَهُنَّ بكلمةِ اللهِ» (٣٤٩) ، وهذه الكلمة هي : « فإمساكٌ بمعروف أو تسريحٌ بإحسان » (٣٥٠) ، وقيل هي إباحةُ الله الزواج وإذنه فيه ، وقوله : « الكَلِمَةُ الطيِّبَةُ صدقة »(٣٥١) ، وقوله : « أَفْضَلُ كلمةٍ قالها شاعرُ كَلمةُ لبيدٍ :

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ　　وكلُّ نعيم لا محالَةَ زائِلُ» (٣٥٢) .

أمَّا أهلُ السلف فلا يَخْرُجونَ عنِ المعنى اللغوي (٣٥٣) .

(١٥)أنَّ الباء في مثل قوله ــ تعالى ــ : « كفى بالله حسيباً » (٣٥٤) ليست زائدة : ذكر

(٣٤٤) انظر : السيوطي ، همع الهوامع : ٦/١ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/١ ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ.) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ــ مصر : ١١ ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، م : ٢ ، دراسة وتحقيق د. هادي نهر ، مطبعة الجامعة ــ بغداد ، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٧ م ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٨/١ .

(٣٤٥) المؤمنون : ١٠٠ .

(٣٤٦) المؤمنون : ١٠٠

(٣٤٧) التوبة : ٤٠ .

(٣٤٨) انظر البخاري ، صحيح البخاري ، دار إحياء الكتب العربية : ٦٨/٤ .

(٣٤٩) انظر ابن الأثير النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٩٩/٤ .

(٣٥٠) البقرة : ٢٢٩ .

(٣٥١) انظر ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، كتاب الأدب : ٣٤ ، ٤٤٨/١٠ .

(٣٥٢) انظر ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري : ٥٦٦/١ ، كتاب الإيمان والنذور : ١٩ .

(٣٥٣) انظر ابن تيمية ، الفتاوي : ٢٤٥/١ ، ١٠٥/٧ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ، ٢١٦/١٤ .

(٣٥٤) النساء : ٦

ابن هشام أنَّ زيادة الباء في فاعل (كفى) غالبة، ويجوز أنْ تكون غير زائدة على أنَّ الفاعل ضمير الاكتفاء المستتر، ويجوز أنْ يكونَ (كفى) اسمَ فعل بمعنى (اكتفِ) (٣٥٥).

أمَّا أهْلَ السلف فهي عندهم ليست زائدَةً حملا على مذهبهم مِنْ حَيْثُ أنَّهُ لا يصح أنْ يكون في القرآن حرفٌ زائدٌ لغير معنى: «وأمَّا كفى بالله شهيداً فالباء متعلِّقَةٌ بما تضمنه الخبر عن معنى الأمر بالاكتفاء، لأنك إذا قلت: كفى بالله، أو كفاك اللهُ زيداً قائماً ــ فإنَّما تريد أنْ يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظَ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلتِ الباء لهذا السبب، فليست زائدةً في الحقيقة....» (٣٥٦).

وبعدُ فَلَعَلَّ ما مرَّ من مسائل نحوية أو لغوية قد أخذ أهل السلف قصب السِبْق فيها، أوْ شاركهم فيها آخرون ــ تعزِّزُ أنَّ لهم مذهبا ذا سماتٍ بيِّنَةٍ يدور في فلك التقيُّد بما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما رُوِيَ عن الصحابة والتابعين وتابعيهم نصاً وروحا، وأنَّ هذا المذهب يقوم على التيسير والسهولة، ونبذ تلك التأويلات المتكلّفة التي تُبْعِدُ النَّص القرآني وغيرَهُ عَمَّا يُرادُ منه، وهي تأويلات لا يُصار إليها إلا إذا اقتضاها المعنى أو عند استعصاء الحمل على الظاهر. ويتراءى لي أنَّ المذهب السلفي في النحو واللغة يوافق المذهب الكوفي في كثير من المسائل؛ لأنَّ مذهب الكوفيين أكثر احتراما لظاهر النص القرآني والقياس على القراءات من المذهب البصري الذي كثُرت فيه التأويلات والتخريجات، ورمي القراءات بالقبح أو الشذوذ أو الضعف. ولعلَّك أخي القاريء تضم صوتك إلى صوتي في هذه المسألة من حيث إنَّ لأهل السلف مذهبا في النحو واللغة، له أركانه وسماته التي تَفرض سلطانها على الباحث أو القاريء، فإنكار المجاز الذي يدور في فلك الصفات الإلهية، والقياس على الحديث النبوي الشريف، والاحتجاج للقراءات سبعيها وشاذها، وإنكارهم أنْ يُحْمَلَ كتابُ الله تعالى على الزائد، وما اختاروه من مسائل

(٣٥٥) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٨٢.

(٣٥٦) ابن قيِّم الجوزيَّة، بدائع الفوائد: ٧٧/٢.

الكوفيين والبصريين ، والحمل على الظاهر في كثير من المسائل ـ كلها سمات تنير الدرب أمام الباحث أو القاريء .

والله أسأل أنْ يكون هذا البحث على ما فيه من إيجاز متكامِلاً ، عرض صورةً مشرِقَةً لمذهب نحويٍّ يكاد يكون مِمَّا تنوسي تماما ، وأسأله المغفرة إنْ زللت وجزيل الثواب إنْ أصبت ، وأسأله أن يوفقنا عالمين ومتعلمين لخدمة لغة كتابه المبين .